

الضوابط المقاصدية في فهم السنة النبوية

almuqasid controls in understanding the Prophetic Sunnah

أ.د. محمد عبد الرزاق أسود¹

جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، الدمام، المملكة العربية السعودية

muhammadaswad@hotmail.com

تاريخ الوصول 2021/03/17 القبول 2021/04/19 النشر على الخط 2021/07/15

Received 17/03/2021 Accepted 19/04/2021 Published online 15/07/2021

ملخص:

تعتبر الضوابط المذكورة في البحث معايير لفهم مقاصد السنة النبوية، ومنهج الاستنباط في كل عصر، ويمكن من خلالها استنتاج نصوصها لإعطاء حلول للمشكلات المعاصرة، والتعامل مع صور الحياة المتجددة على نسق منتظم مع اجتهادات العلماء، واستنباطات سلف الأمة الإسلامية، وتتصف هذه الضوابط بالوسطية والاعتدال، فهي تحمي فهم مقاصد السنة النبوية، من الجمود على ظاهر النص النبوي التي ترفض القياس والتعليل من جهة، كما تحميها من فوضى المدرسة الباطنية التي يزعم أهلها أن للسنة النبوية ظاهراً وباطناً من جهة ثانية، وكذلك تحفظها من دعاوى المقاصديين الجدد من أصحاب الاتجاه العقلي والمنحرف؛ والتفتل من الأحكام الشرعية الصحيحة والثابتة، وإلغاؤها، وإيجاد شرائع جديدة تتعدد بتعدد الأفهام والأشخاص من جهة ثالثة، وسيكون الحديث في هذا البحث عن تسعة ضوابط لفهم مقاصد السنة النبوية؛ وهي: الاسترشاد بتفسير القرآن الكريم، وجمع الروايات الصحيحة في الموضوع الواحد من المصادر المعتمدة، والاسترشاد بآثار الصحابة رضي الله عنهم، ومعرفة سبب ورود الحديث، ومختلفه، وناسخه ومنسوخه، والاسترشاد بأقوال شراح الحديث النبوي، ومراعاة دلالة أساليب اللغة العربية، ومراعاة القواعد الحديثية والأصولية الاستنباطية، ومهارة التطبيق العملي الواقعي، ومهارة التمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت، ونوصي بعمل موسوعة علمية إلكترونية لحديث رسول الله ﷺ تضمّ المتون وكلّ ما أُلّف في علوم الحديث رواية ودراسة، من خلال موقع إلكتروني خاص بعنوان: "الموسوعة الإلكترونية الشاملة لسنة رسول الله ﷺ"، وذلك من خلال الضوابط العلمية المذكورة بالبحث.

الكلمات المفتاحية: (الضوابط، المقاصد، الفهم، السنة).

Abstract:

The controls mentioned in the research are considered criteria for understanding the purposes of the Prophet's Sunnah, and the method of deduction in each era, through which its texts can be interrogated to give solutions to contemporary problems, and to deal with the images of renewed life in a regular manner with the scholars' jurisprudence, and the deductions of the predecessor of the Islamic nation, and these controls are characterized by moderation and balance, It protects the understanding of the objectives of the Prophet's Sunnah, from stagnation on the outward appearance of the Prophet's text that rejects analogy and explanation on the one hand, and from the chaos of the esoteric school whose people claim that the Sunnah is outwardly and esoteric on the other hand. And evade the correct and stable legal rulings, cancel them, and create new laws that multiply due to the multiplicity of understanding and persons on the third side, And the discussion in this study will be about nine guidelines for understanding the purposes of the Prophet's Sunnah. They are: being guided by the interpretation of the Noble Qur'an, collecting authentic narrations on one topic from the considered confiscation, being guided by the effects of the Companions, may God be pleased with them, knowing the reason for the emergence of the hadith, its various transcripts and its copies, and being guided by the sayings of the interpreters of the prophetic hadith, and taking into account the significance of the Arabic language methods, And taking into account the rules of hadith and deductive fundamentalism, the skill of realistic practical application, and the skill of distinguishing between the variable method and the fixed goal. For the Sunnah of the Messenger of God, through the scientific controls mentioned in the research.

Keywords: Controls, objectives, understanding, and Sunnah.

¹ - المؤلف المرسل: محمد عبد الرزاق أسود البريد الإلكتروني: muhammadaswad@hotmail.com

مقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين، ورضي الله عن العلماء المخلصين إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن من رحمة الله تعالى بهذه الأمة أن هيا لها رجالاً أمناء، يقومون على حفظ الدين، ويذلون الغالي والنفيس في حراسته وصيانتته، وأهل الحديث النبوي من أسعد الناس نبيل هذا الشرف، فهم الذين نقلوا لنا حديث رسول الله ﷺ، ونقدوا الأسانيد والمتون، وميّزوا الصحيح من السقيم، فأفنوا بذلك الأعمار، وركبوا لطلبه الأخطار، وقطعوا في سبيله الفياثي والقفار، ولئن كان علماءنا الأوائل قعدوا القواعد وأصلوا الأصول لفهم الأحاديث النبوية والحكم عليها، فلا بُد من إضافة نوعية تخدم الناس على اختلاف مشاربهم ومواردهم بالنظر إلى تطورات العصر واحتياجاتهم، بعيداً عن كل فهم سقيم، أو سوء استخدام لمعاني السنّة النبوية، أو جمود على أقوال السابقين من غير أعمالٍ لمقاصد الشريعة؛ إذ الأصل في السنّة أنها جاءت ليهتدي بها الناس إلى الصراط المستقيم؛ تسهياً وتيسيراً، ورفعاً للحرج والمشقة، وفهم الحديث النبوي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية مهم جداً، ولكن المرفوض هو الإغراق في مراعاة المقاصد على حساب دلالة نصوص الحديث النبوي المرادة، وإنما اليوم أمام تيارين؛ الأول: مُفَرِّط في المقاصد حتى أخرج السنة النبوية عن أصولها، والثاني: مُفَرِّط في المقاصد جامد على ألفاظها، بمعنى أننا نحتاج عند دراسة السنة النبوية التوسط والموازنة بين ما تقصده السنة النبوية، والغايات التي نستنبطها اليوم في حياتنا المعاصرة، وما ينسجم مع مستجدات العصر، وبين المحافظة على أصل السنة النبوية وألفاظها، فلا نجمد عليها، ونحصر الحكم فيها، ولا نتميعها؛ فنهملها، ونقول: هذا خاص بذلك الزمن، وعليه تبرز إشكالية البحث من خلال السؤال المتبادر الآتي: ما هي الطريقة المثلى من أجل تحقيق المقاصد الشرعية من أحاديث رسول الله ﷺ؟ أو ما هي الضوابط لفهم مقاصد السنّة النبوية؟ ومن هنا، يأتي هذا البحث والذي بعنوان: "الضوابط المقاصدية في فهم السنة النبوية"؛ في إطار بذل الجهود لخدمة السنّة النبوية من جهة، والمساهمة في إفادة الناس بأحاديث رسولنا الكريم ﷺ أحكاماً، وأخلاقاً، وهدياً، وتسامحاً، من جهة ثانية، ولربما كثيرة هي تلك الضوابط المقاصدية التي تُسهّم في فهم السنة النبوية فهماً صحيحاً، وهذا ما سيرزّه بحثي هذا بإذن الله تعالى.

أهمية البحث: من خلال الأمور التالية: 1- يؤصل للضوابط المقاصدية في فهم السنة النبوية المتفرقة في بطون الكتب والبحوث. 2- تعلقه بفقه السنة النبوية؛ الذي هو ثمرة علومها، وغايتها، ومقصدها. 3- أنه بمعرفة الضوابط المقاصدية، يستقيم فهم طالب السنة النبوية، ويسلم من الوقوع في الخطأ.

أسباب اختيار البحث: فهي كما يلي: 1- الحاجة إلى توضيح الضوابط المقاصدية في فهم السنة النبوية؛ وخاصة في زمن كثرت الشبهات فيه. 2- إفادة المجتمعات الإسلامية المعاصرة في التطبيق العملي للضوابط المقاصدية في فهم السنة النبوية.

مشكلة البحث: تكمن في الآتي: 1- إبراز الضوابط المقاصدية في فهم السنة النبوية المستخلصة من تعامل علماء السنة معها عبر العصور المتتابعة. 2- معرفة التطبيق العملي للضوابط المقاصدية في فهم السنة النبوية.

أهداف البحث: فهو يحقق ما يلي: 1- كيفية فهم مقصد السنة النبوية كما أراده النبي ﷺ. 2- بيان مهارات التعامل مع ضوابط مقصد السنة النبوية. 3- التمييز بين التأويل الصحيح والتأويل الباطل في السنة النبوية.

الدراسات السابقة: لم أجد دراسة مستقلة وافية ومتكاملة في هذا الموضوع، فأردت أن أفرد فيه بحثاً ليكون مرجعاً في ذلك.

حدود البحث: 1- دراسة الأحاديث الصحيحة أو الحسنة في النماذج التطبيقية، واستبعاد الضعيفة المتفق على ضعفها.
2- دراسة أقوال علماء الحديث النبوي القدامى والمعاصرين في الضوابط المقاصدية في فهم السنة النبوية.

منهج البحث: فقد اتبعت المنهج الاستقرائي، والتحليلي، واستعنت بالمنهج الاستنباطي.

إجراءات البحث: فيتلخص في الآتي: 1- الاقتصار على الأحاديث الصحيحة أو الحسنة، وترك الضعيف المتفق على ضعفه.
2- تخريج الأحاديث وعزوها إلى مصادرها الأصلية. 3- الحكم على الأحاديث في غير الصحيحين من خلال أقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين. 4- شرح الكلمات الغريبة في الأحاديث من كتب غريب الحديث. 5- تتبع أقوال علماء الحديث النبوي المتقدمين والمتأخرين في دلالات الأحاديث ومعانيها من كتب شروح الحديث.

خطة البحث: فقد تكوّنت من مقدمة، وتمهيد، وتسعة مباحث، وخاتمة، وتوصيات، وفهرس للمصادر والمراجع.

المقدمة: وفيها أهمية البحث، وأسباب اختياره، ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة، وحدوده، ومنهجه، وإجراءاته، وخطته.

تمهيد: التعريف بمصطلحات البحث: (الضبط، القصد، الفهم، السنة)، في اللغة العربية، واصطلاح العلماء.

المبحث الأول: الضابط الأول: الاسترشاد بتفسير القرآن الكريم لفهم مقاصد السنة النبوية.

المبحث الثاني: الضابط الثاني: جمع الروايات الصحيحة في الموضوع الواحد من المصادر المعتبرة في فهم مقاصد السنة النبوية.

المبحث الثالث: الضابط الثالث: الاسترشاد بآثار الصحابة رضي الله عنهم في فهم مقاصد السنة النبوية.

المبحث الرابع: الضابط الرابع: معرفة سبب ورود الحديث، ومختلفه، وناسخه ومنسوخه، في فهم مقاصد السنة النبوية.

المبحث الخامس: الضابط الخامس: الاسترشاد بأقوال شراح الحديث النبوي في فهم مقاصد السنة النبوية.

المبحث السادس: الضابط السادس: مراعاة دلالة أساليب اللغة العربية في فهم مقاصد السنة النبوية.

المبحث السابع: الضابط السابع: مراعاة القواعد الحديثية والأصولية الاستنباطية في فهم مقاصد السنة النبوية.

المبحث الثامن: الضابط الثامن: مهارة التطبيق العملي الواقعي في فهم مقاصد السنة النبوية.

المبحث التاسع: الضابط التاسع: مهارة التمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت في فهم مقاصد السنة النبوية.

تمهيد: التعريف بمصطلحات البحث: (الضبط، القصد، الفهم، السنة)، في اللغة العربية، واصطلاح العلماء

المطلب الأول: تعريف الضابط في اللغة العربية واصطلاح العلماء:

أولاً: تعريف الضبط في اللغة العربية: يطلق الضبط في اللغة على عدة معان منها: 1- لزوم الشيء؛ لا يفارقه في كل شيء،
2- الحبس، 3- القهر، 4- الحفظ بالحزم، 5- قوة العمل، 6- شدة البطش والجسم، 7- الشخص الذي يعمل بكلتا يديه،
6- السمن، 7- المطر، 8- حكم كلي ينطبق على جزئياته⁽¹⁾.

(1) لسان العرب: ابن منظور: مادة ضبط، الصحاح: الجوهري: مادة ضبط، القاموس المحيط: الفيروزآبادي: مادة ضبط، المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية:

ثانياً: تعريف الضبط في اصطلاح العلماء: " هو إسماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل مجهوده، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره"⁽¹⁾، أو هو: " اختزان المعلومات في الدماغ وحفظها ثم إخراجها صحيحة وقت الحاجة"⁽²⁾، وهو التعريف المختار.

المطلب الثاني: تعريف القصد في اللغة العربية واصطلاح العلماء:

أولاً: تعريف القصد في اللغة العربية: يطلق القصد في اللغة على عدة معان منها: 1- استقامة الطريق، 2- السهل المستقيم والقريب، 3- العدل، 4- الوسط بين الطرفين في القول والفعل، 5- الاعتماد وإتيان الشيء، 6- الاستقامة، 7- الكمال والصحة، 8- التجويد والتنقيح والتهديب، 9- الانكسار، 10- المخ الغليظ السمين، 11- اللحم اليابس، 12- إصابة السهم في الهدف، 13- المقصد موضع القصد، ويقال: إليه مقصدي ووجهتي⁽³⁾.

ثانياً: تعريف القصد في اصطلاح العلماء: " هو الغاية والأسرار التي وضعها الشارع عن كل حكم من أحكام الشريعة الإسلامية"⁽⁴⁾، وهو التعريف المختار، أو هو: " بيان الأهداف العامة التي تسعى الشريعة إلى تحقيقها في حياة الناس، ورعاها المشرع في التشريع بشكل عام، والأهداف الخاصة التي تسعى الشريعة إلى تحقيقها في مجال خاص من مجالات الحياة كالنظام الاقتصادي، أو الأسري، أو السياسي"⁽⁵⁾،

المطلب الثالث: تعريف الفهم في اللغة العربية واصطلاح العلماء:

أولاً: تعريف الفهم في اللغة العربية: يطلق الفهم في اللغة على عدة معان منها: 1- معرفة الشيء بالقلب، 2- عقل الشيء، 3- سرعة انتقال النفس من الأمور الخارجية إلى غيرها، 4- تصور المعنى من اللفظ، 5- هيئة للنفس يتحقق بها ما يحسن، 6- حسن تصور المعنى، وجودة استعداد الذهن للاستنباط⁽⁶⁾.

ثانياً: تعريف الفهم في اصطلاح العلماء: " هو فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يقتزن به من قول أو فعل"⁽⁷⁾، وهو التعريف المختار، وقيل: " تصور المعنى من لفظ المتكلم أو من عبارة الكتاب"⁽⁸⁾، وللفهم ألفاظ مقاربة منها: الفقه، والبصيرة، والتفكير، والتأمل، والاعتبار، والاستبصار⁽⁹⁾.

(1) التعريفات: الجرجاني: 137.

(2) معجم لغة الفقهاء: د. محمد قلعي، حامد قنبي: 282.

(3) لسان العرب: ابن منظور: مادة قصد، الصحاح: الجوهري: مادة قصد، القاموس المحيط: الفيروزآبادي: مادة قصد، المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية: مادة قصد.

(4) مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها: علاء الفاسي: 7.

(5) الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي: د. محمد العمير: 56.

(6) لسان العرب: ابن منظور: مادة فهم، الصحاح: الجوهري: مادة فهم، القاموس المحيط: الفيروزآبادي: مادة فهم، المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية: مادة فهم.

(7) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني: 165/1.

(8) معجم لغة الفقهاء: د. محمد قلعي، حامد قنبي: 350.

(9) تحديات في فهم السنة النبوية: دراسة تحليلية نموذجية: د. أحمد بانقا: 50.

المطلب الرابع: تعريف السنة في اللغة العربية واصطلاح العلماء:

أولاً: تعريف السنة في اللغة العربية: تطلق السنة في اللغة على عدة معان منها: 1- ما يدل على الصقالة والملازمة، ومن ذلك إطلاقها على الوجه أو دائرته، أو صورته، 2- العناية بالشيء ورعايته، 3- البيان، 4- سنة الله تعالى؛ أحكامه وأمره ونهي، 5- السيرة المستمرة، والطريقة، حسنة كانت أو قبيحة⁽¹⁾.

ثانياً: تعريف السنة في اصطلاح العلماء: "هي ما روي عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو سيرة، أو صفة خلقية، أو خلقية"⁽²⁾، وهو التعريف المختار، وهذا التعريف هو مرادف لتعريف الحديث عند جمهور المحدثين، وأن معنى السنة والحديث مترادفان؛ لأن كلاهما ينتهيان إلى النبي ﷺ في أقواله المؤيدة لأعماله، وأعماله المؤيدة لأقواله⁽³⁾.

المبحث الأول: الضابط الأول: الاسترشاد بتفسير القرآن الكريم لفهم مقاصد السنة النبوية

المطلب الأول: الاسترشاد بالقرآن الكريم وتفسيره لفهم مقصد الحديث النبوي:

إن من الواجب، لكي يفهم مقصد الحديث النبوي في سياقه الصحيح الذي سيق النص من أجله، أن يفهم في ضوء القرآن الكريم، فهو دستور رباني، ومنهل رئيسي، أنزله الله تعالى، وكتاب هداية، وإرشاد للبشرية جمعاء، وما كان الحديث النبوي أن يناقض القرآن الكريم، ولهذا لا يوجد حديث صحيح ثابت يعارض القرآن الكريم، فإن وجد فلا بد أن يكون الحديث غير صحيح، أو يكون فهمنا له غير صحيح، أو يكون التعارض وهمياً لا حقيقياً⁽⁴⁾، فلا يمكن أن تتعارض الأحاديث والقرآن الكريم، فكل خبرين علم أن النبي ﷺ تكلم بهما فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين؛ لأن معنى التعارض بين الأحاديث والقرآن الكريم من أمر ونهي، وغير ذلك، أن يكون موجب أحدهما منافياً لموجب الآخر، وذلك يطل التكليف إن كانا أمراً ونهياً وإباحة وحظراً، أو يوجب كون أحدهما صدقاً والآخر كذباً إن كانا حديثين، والنبي ﷺ منزه عن ذلك أجمع، ومعصوم منه باتفاق الأمة، وكل مثبت للنبوته⁽⁵⁾، ذلك أن النصوص الشرعية نصوص متكاملة، يصدق بعضها بعضاً، ويبين بعضها ما أجمل في الآخر، ويفسر بعضها ما أشكل في غيره، فلا تتضح المسائل والأحكام، ولا يتحرر الفهم الصحيح حتى تستوفي جميع النصوص الواردة فيها؛ لأنها من مشكاة واحدة، ولا يمكن أن يرد بينها تناقض ولا اختلاف⁽⁶⁾.

المطلب الثاني: المثال التطبيقي للاسترشاد بالقرآن الكريم وتفسيره لفهم مقصد الحديث النبوي:

ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: "لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعها محرم، فقال رجل: يا رسول الله، إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا، وامرأتي تريد الحج، فقال: أخرج معها"⁽⁷⁾، مع ورود هذا الحديث

(1) لسان العرب: ابن منظور: مادة سنن، الصحاح: الجوهري: مادة سنن، القاموس المحيط: الفيروزآبادي: مادة سنن.

(2) معجم علوم الحديث النبوي: د. عبد الرحمن الخميسي: 128، منهج النقد في علوم الحديث: أ.د. نور الدين عتر: 28-29.

(3) علوم الحديث ومصطلحه: د. صبحي الصالح: 11.

(4) ضوابط فهم النص الحديثي وأثره على الاستنباطات الفقهية: أ.د. نعيم الصفدي، أ. فراس رضوان: 127.

(5) الكفاية في علم الرواية: الخطيب البغدادي: 433.

(6) الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي: د. محمد العمير: 51، 57-59.

(7) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: جزاء الصيد، باب: حج النساء، (الحديث: 1862)، 19/3، واللفظ له، ورواه مسلم في صحيحه في كتاب: الحج،

باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، (الحديث: 1341)، 978/2.

النبي بعدة روايات في مقدار السفر الذي لا تسافر المرأة من غير ذي محرم، وهو ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: "لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم"⁽¹⁾، فقد وقع الخلاف فيما إذا تعلّق هذا السفر بالحج⁽²⁾، ذلك أن الله تعالى يقول: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾⁽³⁾، فمن العلماء من قال: بعدم جواز سفر المرأة إلى الحج من دون محرم عملاً بظاهر هذا الحديث، ومنهم من أجازته أخذاً بعموم القرآن الكريم في فرضية الحج على النساء والرجال على حد سواء، فقد أجمعت الأمة على أن المرأة يلزمها حجة الإسلام إذا استطاعت لعموم قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾⁽⁴⁾، وما رواه ابن عمر، رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان"⁽⁵⁾، واستطاعتها كاستطاعة الرجل، لكن اختلفوا في اشتراط المحرم لها، فأبو حنيفة يشترطه لوجوب الحج عليها إلا أن يكون بينها وبين مكة دون ثلاث مراحل، ووافقه جماعة من أصحاب الحديث، وأصحاب الرأي، وحكي ذلك أيضاً عن مالك، والأوزاعي، والشافعي: لا يشترط المحرم، بل يشترط الأمن على نفسها، ويحصل الأمن بزواج أو محرم أو نسوة ثقات، ولا يلزمها الحج إلا بأحد هذه الأشياء، واختلف العلماء في خروجها لحج التطوع، وسفر الزيارة، والتجارة، ونحو ذلك من الأسفار التي ليست واجبة، فقال بعضهم: يجوز لها الخروج فيها مع نسوة ثقات كحجة الإسلام، وقال الجمهور: لا يجوز إلا مع زوج أو محرم، وهذا هو الصحيح للأحاديث الصحيحة، واتفق العلماء على أنه ليس لها أن تخرج في غير الحج والعمرة إلا مع ذي محرم إلا الهجرة من دار الحرب، فاتفقوا على أن عليها أن تهجر منها إلى دار الإسلام وإن لم يكن معها محرم، والفرق بينهما أن إقامتها في دار الكفر حرام إذا لم تستطع إظهار الدين، وتخشى على دينها ونفسها، وليس كذلك التأخر عن الحج⁽⁶⁾، وبذلك نكون قد أرجعنا هذا الحديث النبوي إلى عموم القرآن الكريم، ولا يعني البتة رده، ولكن قد يُجاب عنه أنّ المنع إنما هو في حال خوف المرأة على نفسها، وعدم أمن الفتنة في السفر، أو أنّ اشتراط المحرم يكون في حال توفره، وقد يكون القول بعدم اشتراط المحرم في السفر هو الذي يناسب عصرنا من حيث تطور وسائل النقل، فمع تباعد المسافات قد لا يستغرق السفر إلا بضع ساعات، ولأن المرأة أيضاً قد تحتاج كثيراً للسفر والتنقل وحدها للعلم والدراسة، أو التجارة، أو الزيارة، أو غير ذلك، وكل ذلك يصب في مقاصد الشريعة الإسلامية في فهم النصوص التشريعية⁽⁷⁾.

(1) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: تقصير الصلاة، باب: في كم يقصر الصلاة، (الحديث: 1086)، 43/2، واللفظ له، ورواه مسلم في صحيحه في كتاب: الحج، باب: سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، (الحديث: 827)، 975/2.

(2) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني: 75/4 - 78.

(3) سورة البقرة، الآية: 97.

(4) سورة البقرة، الآية: 97.

(5) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: الإيمان، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "بني الإسلام على خمس"، (الحديث: 8)، 11/1، واللفظ له، ورواه مسلم في صحيحه في كتاب: الإيمان، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "بني الإسلام على خمس"، (الحديث: 16)، 45/1.

(6) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: النووي: 104 / 9.

(7) ضوابط فهم السنة النبوية: د. كريمة سوداني: 61 - 62، فهم نصوص السنة النبوية بين الضوابط والانحراف: د. محمد أحمد: 3784 - 3785 - 3787.

المبحث الثاني: الضابط الثاني: جمع الروايات الصحيحة في الموضوع الواحد من المصادر المعتبرة في فهم مقاصد السنة النبوية

المقصود بجمع الروايات هو: "النظر في كل طرق الحديث، ووجوهه، ومروياته، واختلاف ألفاظه، وقبل ذلك جمع أحاديث الباب، ودراسة رواياتها، وألفاظ كل حديث منها"⁽¹⁾، والمقصود بالروايات الصحيحة الثابتة هو: "أن لا تكون الرواية ضعيفة أو موضوعة، بحيث اتفق العلماء على ضعفها أو وضعها"⁽²⁾، والمقصود بالمصادر المعتبرة: "هي أمهات كتب رواية الحديث النبوي؛ كالكتب الستة: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه"، وموطأ مالك، ومسند أحمد، وسنن الدارقطني، ومستدرک الحاكم، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومعجم الطبراني، ومصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبد الرزاق، وغيرها من كتب السنن، والمسانيد، والمستدركات، والمصنفات، والمعاجم الأخرى، وكل ما يتصل بمصادر أهل السنة، وبعض الباحثين غير المتخصصين قد يعتمد على مصادر شيعية وهو لا يدري، وخاصة ممن يعتمد على المواقع الإلكترونية في التخريج دون المصادر الورقية⁽³⁾.

المطلب الأول: جمع الروايات الحديثية الصحيحة المتعلقة بموضوع الحديث النبوي من المصادر المعتبرة المراد فهم مقصده والمقارنة بينها:

النظر في تفاوت ألفاظ الحديث النبوي، والتأكد من اللفظ الصحيح منها، يعد خطوة مهمة وضرورية في سبيل فهم مقصد الحديث النبوي؛ لأنه من شأنه أن تتفاوت ألفاظه، ويختلف إسناده، ويتغير سياقه من راو إلى راو آخر، ويؤدي إهمال هذا الضابط إلى سوء فهم الأحاديث، والاستدلال بها في غير ما أراه رسول الله ﷺ، ويؤدي أيضاً إلى استشكال الأحاديث، وجعلها متعارضة في ظاهرها، فيدخل من هذا الباب المحرفون الذين يمارون في معانيها؛ حتى يلبسوا على الناس دينهم⁽⁴⁾، وتعدد الألفاظ الذي يتوارد على حديث واحد، بين الإيجاز والإطناب، والوضوح والخفاء، والتقديم والتأخير، والزيادة والنقص، والتغيير والتبديل، يترتب على كل ذلك آثار في الحديث النبوي من حيث المتن والإسناد، أما المتن ما يلي: 1- الزيادة في الحديث النبوي. 2- معرفة الظروف التي قيل فيها الحديث النبوي. 3- تأكيد معنى الحديث النبوي. 4- شرح إجمال الحديث النبوي. 5- تخصيص عام الحديث النبوي. 6- تقييد مطلق الحديث النبوي. 7- التوفيق بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر. 8- إزالة الإشكال من وجه الحديث النبوي⁽⁵⁾، النبوي⁽⁵⁾، وأما آثار جمع روايات الحديث النبوي من حيث الإسناد، فهو ما يلي: 1- معرفة المتابعات والشواهد التي تفيد في ترقية الحديث النبوي من درجة دنيا إلى درجة عليا. 2- معرفة الصحيح والحسن والضعيف والشاذ والمنكر والمعلل والمدرج... وغيرها. 3- الدقة في إصدار الحكم على الرواة وضبطهم وإتقانهم، والكشف عن أوهامهم وأخطائهم. 4- تفيد في الوقوف على روايات

(1) أثر السياق وجمع الروايات وأسباب ورودها في فهم الحديث: دراسة تطبيقية: د. عبد الله الفوزان: 200/1.

(2) أضواء على علم شرح الحديث: د. فتح الدين بيانوني: 93-109، علاقة علم المقاصد الشرعية الإسلامية بعلم الحديث: د. عبد الحميد إسماعيل: 87.

(3) من ضوابط فهم الأحاديث النبوية: د. محمد عبد الله: 493، 495-497، جمع روايات الحديث سنداً ومنتناً والمقابلة بينها: د. سلطان العكايلة: 229-231.

(4) ضوابط فهم السنة النبوية: د. كريمة سوداني: 63، علاقة علم المقاصد الشرعية الإسلامية بعلم الحديث: د. عبد الحميد إسماعيل: 87.

(5) آثار تعدد روايات الأحاديث في الحديث وعلومه والفقه وأصوله: د. سيوطي عبد المناس: 63-102، ضوابط فهم السنة النبوية: د. كريمة سوداني: 63.

رواة المدلسين، صرحوا فيها بالسمع من طرق أخرى. 5- تفيد في الوقوف على روايات من وصفوا بالاختلاط. 6- تفيد في الكشف عن كذب الرواة، وانتحالهم ما ليس من حديثهم⁽¹⁾.

المطلب الثاني: المثال التطبيقي لجمع الروايات الحديثية الصحيحة المتعلقة بموضوع الحديث النبوي من المصادرة المعتبرة المراد فهم مقصده والمقارنة بينها:

ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: " لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة"⁽²⁾، وفي رواية ثانية عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: " الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة"⁽³⁾، وفي رواية ثالثة عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: " الدعاء بين الأذان والإقامة مستجاب؛ فادعوا"⁽⁴⁾، فالرواية الثالثة فيها زيادة: " فادعوا"، وهذه الزيادة أفادت معنى زائداً، وهو الحض على الدعاء في ذلك الوقت، استفيد ذلك بصيغة الأمر الإرشادي التي وردت في هذه الرواية، بخلاف الرواية الأولى والثانية فإنهما مجرد إخبار بأن الدعاء في ذلك الوقت مقبول⁽⁵⁾.

المبحث الثالث: الضابط الثالث: الاسترشاد بآثار الصحابة رضي الله عنهم في فهم مقاصد السنة النبوية

هذه النقطة مهمة جداً إذا كان الحديث النبوي يتضمن حكماً فقهياً، أو عقدياً، أو سلوكياً؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم أدرى بفهم نقلوه عن النبي ﷺ، ولذا لا ينبغي أن يتناقض فهم مقصد الحديث مع ما اشتهر عن الصحابة رضي الله عنهم من قول أو عمل؛ لأنه يساعد بشكل كبير في فهم الحديث النبوي⁽⁶⁾.

المطلب الأول: الاسترشاد بآثار الصحابة رضي الله عنهم في كيفية العمل بمقتضى فهم مقصد الحديث النبوي:

إن فهم مقصد الحديث النبوي بآثار الصحابة رضي الله عنهم له مظاهر عديدة، ويكون من جوانب مختلفة، والمتبع لذلك يجد أن علماء الحديث النبوي استثمروا أقوال وأفعال الصحابة رضي الله عنهم في فهم مقصد الحديث النبوي من خلال الأمور التالية: 1- تخصيص عام الحديث النبوي بآثار الصحابة رضي الله عنهم. 2- تقييد مطلق الحديث النبوي بآثار الصحابة رضي الله عنهم. 3- بيان مجمل الحديث النبوي بآثار الصحابة رضي الله عنهم. 4- الترجيح بين مختلف الحديث النبوي بآثار الصحابة رضي الله عنهم. 5- معرفة الناسخ من المنسوخ في الحديث النبوي بآثار الصحابة رضي الله عنهم. 6- معرفة غريب الحديث النبوي بآثار الصحابة رضي الله عنهم⁽⁷⁾، وفهم الصحابة رضي الله عنهم الذي يجب الأخذ به في فهم الأحاديث النبوية يتناول جانبين: الأول: ما علمه

(1) جمع روايات الحديث سنداً وامتناً والمقابلة بينها: د. سلطان العكايلة: 227-229.

(2) رواه أبو داود في سننه في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في الدعاء بين الأذان والإقامة، (الحديث: 521)، 392/1، قال الأرئوط في هامشه: "حديث صحيح".

(3) رواه الترمذي في سننه في كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في أن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة، (الحديث: 212)، 415/1، وقال: "حديث حسن".

(4) رواه أبو يعلى في مسنده، (الحديث: 3680)، 356/6، وقال حسين سليم أسد في هامشه: "إسناده صحيح".

(5) آثار تعدد روايات الأحاديث في الحديث وعلومه والفقه وأصوله: د. سيوطي عبد المناس: 68-102، أثر السياق وجمع الروايات وأسباب الورود في فهم الحديث: دراسة تطبيقية: د. عبد الله الفوزان: 216/1-227.

(6) تطبيقات فهم السنة النبوية في ضوء آثار الصحابة والتابعين عند الإمام مالك من خلال موطنه: أ. فاطمة قاسم: 37/1-38.

(7) تطبيقات فهم السنة النبوية في ضوء آثار الصحابة والتابعين عند الإمام مالك من خلال موطنه: أ. فاطمة قاسم: 46/1-71.

وفقهه واستنبطه الصحابة رضي الله عنهم، من مجموع النصوص الشرعية أو أفرادها مراداً لله تعالى، ولرسوله ﷺ، سواء كان ذلك في الأصول الكلية من أصول الدين، أو فروعها، أو في نص شرعي بعينه. الثاني: الاقتداء بالصحابة رضي الله عنهم، والتابعون، وأتباعهم في مسالك العلم، ومناهج الاستدلال، وترتيب الأدلة، وطريقة النظر في مسائل الخلاف، وكيفية التعامل مع القضايا التي استجدت لهم بعد زمن النبي ﷺ⁽¹⁾.

المطلب الثاني: المثل التطبيقي للاسترشاد بآثار الصحابة رضي الله عنهم في كيفية العمل بمقتضى

فهم مقصد الحديث النبوي: ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: "خالفوا المشركين: وفروا للحى، وأحفوا الشوارب"، وكان ابن عمر رضي الله عنهما: "إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته، فما فضل أخذه"⁽²⁾، ويؤخذ من هذا الحديث النبوي وجوب إعفاء اللحي في عموم الأشخاص والأزمان إلا أن الإمام مالك خصص من هذا العموم الحاج إذا أحل من إحرامه، حيث أجاز له أن يأخذ من لحيته، بل يستحب له ذلك، واستند في تخصيص عموم الحديث النبوي إلى فعل الصحابي ابن عمر رضي الله عنهما الذي كان يفعل ذلك⁽³⁾، وهذا معناه لما كان حراماً عليه أن يأخذ من لحيته وشاربه وهو محرم رأى أن ينسك بذلك عند إحلاله، وقد صح عن ابن عمر رضي الله عنهما ما ذكرناه عنه في الأخذ من اللحية؛ وهو الذي روي عن النبي ﷺ أنه أمر بإحفاء الشوارب وإعفاء اللحي، وهو أعلم بما روى⁽⁴⁾.

المبحث الرابع: الضابط الرابع: معرفة سبب ورود الحديث النبوي، ومختلفه، وناسخه ومنسوخه، في فهم

مقاصد السنة النبوية

سأتحّدث عن هذه الأمور الثلاثة بشيء من التفصيل، حتى نستطيع ضبط فهم مقصد السنة النبوية بشكل صحيح.

المطلب الأول: معرفة سبب ورود الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية:

المقصود بسبب الورد: "هو الحال أو الظرف أو الحادثة التي سيق الحديث النبوي من أجلها وقت وقوعه"، وقد يُعبّر عنه بالقرائن الحالية⁽⁵⁾.

أولاً: ضوابط التعامل مع سبب ورود الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية: إن معرفة حقيقة الشيء بدون معرفة ضوابط التعامل معه قد تخل بفوائد علمه، ولذلك فإن هذه الضوابط تشكل سقفاً يستظل به للتعامل مع الأحاديث النبوية التي لها سبب ورود: 1- لا يفسر حديث سببي، إلا بعد معرفة سبب وروده، فلا يحصل فهم الحديث النبوي إلا بعد معرفة سبب وروده. 2- الأصل العمل بالحديث النبوي على عموم المعنى، لا على خصوص السبب، وأن سبب الورد لا يجعل الحديث النبوي خاصاً

(1) الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي: د. محمد العمير: 63-68.

(2) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: اللباس، باب: تقليم الأظفار، (الحديث: 5892)، 160/7، واللفظ له، ورواه مسلم في صحيحه في كتاب: الطهارة، باب: حصال الفطرة، (الحديث: 259)، 222/1.

(3) رواه مالك في موطأه في كتاب: الحج، باب: التقصير، (الحديث: 1484)، 582/3.

(4) الاستدكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار لما في الموطأ من معاني الرأي والآثار: ابن عبد البر القرطبي: 316/4، 430/8، تطبيقات فهم السنة النبوية في ضوء آثار الصحابة والتابعين عند الإمام مالك من خلال موطئه: أ. فاطمة قاسم: 48/1-71.

(5) ضوابط فهم النصوص النبوية: أسباب وملايسات ورود الحديث أمودجاً: د. عبد العزيز الكبيسي: 303، 311، سبب ورود الحديث: ضوابط ومعايير: محمد زين العابدين: 44-50.

لمن كان الخطاب موجه إليه، بل يبقى عاماً لكل إنسان، ومكان، وزمان. 3- لا لجوء إلى تخصيص الحديث النبوي بسبب وروده إلا عند التعارض بين الحديث النبوي والقرآن الكريم، أو التعارض بين حديثين، أو التعارض بين الحديث النبوي والعقل أو حقيقة مشهودة، فمعرفة سبب ورود الحديث النبوي يرفع التعارض. 4- مخصوص بسبب ورود الحديث النبوي يعم ما على نوع ذلك السبب، فالحديث النبوي الذي له سبب ورود لا يقصر على الحادثة التي ورد هو لأجلها فقط، بل يشمل أيضاً ما يشبهها، وما على نوعها. 5- الأصل في معرفة سبب ورود الحديث النبوي توسيع معناه، لا تضيقه؛ لأن رسول الله ﷺ مبعوث إلى الناس كافة، ولكل مكان وزمان، إلى نهاية الكون وقيام الساعة. 6- يقدم سبب ورود الحديث النبوي المنصوص عليه على السبب الاجتهادي. 7- لا يمنع عن الاجتهاد في السبب الخفي مع وجود السبب الظاهر، فقد يكون للحديث النبوي الواحد سببان: ظاهري، وخفي، فالاجتهاد للكشف عن السبب الخفي ليس معناه نفي السبب الظاهري، لذلك نجد أن العلماء اجتهدوا في إدراك السبب الخفي، وإن كان السبب الظاهري بيناً وواضحاً في الحديث النبوي. 8- لا يعتبر سبب ورود الحديث النبوي منصوصاً إلا ما هو ثابت سنداً ومتناً، من الصحيح والحسن دون الضعيف⁽¹⁾.

ثانياً: المثال التطبيقي لسبب ورود الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية: ما روته أم سلمة رضي الله عنها، قالت: "كان رسول الله ﷺ إذا سلم قام النساء حين يقضي تسليمه، ومكث يسيراً قبل أن يقوم"، قال ابن شهاب: "فأرى والله أعلم أن مكثه لكي ينفذ النساء قبل أن يدركهن من انصرف من القوم"⁽²⁾، فقول ابن شهاب الزهري هذا يدل على سبب ورود هذا الحديث⁽³⁾.

المطلب الثاني: معرفة مختلف الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية:

المقصود بمختلف الحديث: "هو ما خفيت دلالته من الحديث النبوي، أو تعارض ظاهره مع نص آخر، أو قاعدة ثابتة، أو حقيقة تاريخية، وقواعد التعامل معها، من الجمع بينها ودفع التعارض، أو الترجيح، أو التوقف إذا تعذر الجمع"⁽⁴⁾.
أولاً: ضوابط التعامل مع مختلف الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية: نجد العلماء عند الجمع بين الأحاديث المختلفة؛ لتوجيه التعارض الظاهري، يتفاوتون في الاعتماد على النظر إلى المقاصد، أو الوقوف على الظاهر، ونرى العلماء قد أخذوا بأصل المقاصد في توجيههم للأحاديث المختلفة، وصولاً إلى نتيجة أن التعارض الظاهري وليس حقيقياً، فقد يكون السبب بين ظهور الاختلاف بين حديثين؛ أن أحدهما فيه مجاز، والآخر على ظاهره، والعلماء لم يتركوا الأمر على إطلاقه بأن يصار إلى المجاز من غير دليل، بل فصلوا ذلك ووضعوا شروطاً في الأمر، ومن جملة ذلك أن تكون هناك قرائن لصرف الكلام عن ظاهره، فمن ذلك أن القرائن الدالة على التحجوز في الكلام وهي ثلاث عقلية وعرفية ولفظية، ومن جملة القواعد التي يجب مراعاتها عند النظر إلى توجيه

(1) سبب ورود الحديث: ضوابط ومعايير: محمد زين العابدين: 309-334.

(2) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: الأذان، باب: التسليم، (الحديث: 837)، 167/1.

(3) سبب ورود الحديث: ضوابط ومعايير: محمد زين العابدين: 309-334، ضوابط فهم النصوص النبوية: أسباب وملاسات ورود الحديث أمودجاً: د. عبد العزيز الكبيسي: 313-317، 326-362.

(4) الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي: د. محمد العمير: 55، 59، من ضوابط فهم الأحاديث النبوية: د. محمد عبد الله: 469-470.

الأحاديث المختلفة؛ النظر إلى سبب ورودها، باختلاف سبب الورد مُفسّر لما يظهر من تعارض، وفهم السبب يؤدي إلى فهم المقصد، فيكون مزياً لذلك التعارض، أي أن معرفتنا لسبب جواب رسول الله ﷺ السائل؛ سيدلنا على فهم حقيقته⁽¹⁾.

ثانياً: المثال التطبيقي لمختلف الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا من المجذوم"⁽²⁾ كما تفر من الأسد"⁽³⁾، مع الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: "لا يوردن ممرض على مصح"⁽⁴⁾، والحديث الذي رواه عمرو بن الشريد، عن أبيه رضي الله عنه، قال: كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي ﷺ: "إنا قد بايعناك فارجع"⁽⁵⁾، وقد سلك العلماء في الجمع بين هذه الأحاديث مسالك:

المسلك الأول: أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، ولكن الله تعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه ومرضه، ثم قد يتخلّف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب، ففي الحديث الأول: نفى رضي الله عنه ما كان يعتقد الناس في الجاهلية من أن ذلك يعدي بطبعه، ولهذا جاء في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه، قال: إن رسول الله ﷺ قال: "لا عدوى، ولا صفر، ولا هامة، فقال أعرابي: يا رسول الله، فما بال إبلي، تكون في الرمل كأنها الظباء، فيأتي البعير الأجرى فيدخل بينها فيجرها؟ فقال: فمن أعدى الأول؟"⁽⁶⁾، وفي الحديث الثاني والثالث: أن الله تعالى جعل هذه الأمراض سبباً للعدوى، وحذّر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجود تلك الأمراض، بفعل الله تعالى⁽⁷⁾.

المسلك الثاني: الأولى في الجمع بين الأحاديث؛ فالحديث الثاني يرشد إلى مجانبه ما يحصل الضرر عنده في العادة، والاحتراز مما يحصل عنده الضرر، ولم ينف حصول الضرر عند ذلك بفعل الله تعالى وإرادته، والنهي عن إيراد الممرض على المصح فليس للعدوى بل للتأذي بالرائحة الكريهة وقبح صورته في بعض الأمراض، ومعنى الحديث: لا يورد صاحب الإبل المراض إبله على إبل صاحب الإبل الصحاح؛ لأنه ربما أصابها المرض بفعل الله تعالى وقدره الذي أجرى به العادة لا بطبعها، فيحصل لصاحبها ضرر بمرضها، وربما حصل له ضرر أعظم من ذلك باعتقاد العدوى بطبعها فيكفر⁽⁸⁾، وقد تصل رائحة العليل إلى الصحيح فتسقمه، وهذا معان في بعض الأمراض، وخاصة الجذام، والرائحة أحد أسباب العدوى⁽⁹⁾.

(1) علاقة علم المقاصد الشريعة الإسلامية بعلوم الحديث: د. عبد الحميد إسماعيل: 77-78، 83-84، ضوابط فهم النص الحديثي وأثره على الاستنباطات الفقهية: أ.د. نعيم الصفدي، أ. فراس رضوان: 128.

(2) هو علة يحمر بها اللحم ثم ينقطع ويتناثر، وقيل: هو علة تحدث من انتشار السوداء في البدن كله بحيث يفسد مزاج الأعضاء وهيأتها، وقيل: سمي بذلك لتجذم الأصابع وتقطعها. ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري: العيني: 246/21.

(3) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: الطب، باب: الجذام، (الحديث: 5707)، 126/7.

(4) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: الطب، باب: لا هامة، (الحديث: 5771)، 138/7، واللفظ له، ورواه مسلم في صحيحه في كتاب: الآداب، باب: لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا نوء، ولا غول، ولا يورد ممرض على مصح، (الحديث: 2221)، 1743/4.

(5) رواه مسلم في صحيحه في كتاب: السلام، باب: اجتناب المجذوم ونحوه، (الحديث: 2231)، 1752/4.

(6) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: الطب، باب: لا صفر، وهو داء يأخذ البطن، (الحديث: 5717)، 128/7، واللفظ له، ورواه مسلم في صحيحه في كتاب: السلام، باب: لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا نوء، ولا غول، ولا يورد ممرض على مصح، (الحديث: 2220)، 1742/4.

(7) معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح: 285.

(8) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: النووي: 214/14، 217، فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني: 142/1، 187، 160/10-161، 242.

(9) الطب النبوي: ابن قيم الجوزية: 110.

المسلك الثالث: أن الأمر بالفرار من المجدوم هو رعاية لخطره؛ لأنه إذا رأى الصحيح فإنه تعظم مصيبيته، وتزداد حسرته⁽¹⁾، ويحمل ويحمل أمر النبي ﷺ باجتنب المجدوم والفرار منه على الاستحباب والاحتياط لا للوجوب، ويمنع من المسجد والاختلاط بالناس، ولا يمنع من صلاة الجمعة مع الناس، ويمنع من غيرها⁽²⁾، وهذا أيضاً تأكيد على أمرين مهمين هما: انتقال العدوى من المريض إلى الصحيح إذا شاء الله تعالى، وحصر المرض ومنع انتقاله إلى الآخرين، وهذه القواعد هي المطبقة حالياً في الطب؛ بل تعدد من أهم الركائز الطبية الوقائية لمنع انتشار المرض بأمر الله عز وجل⁽³⁾.

المطلب الثالث: معرفة ناسخ الحديث النبوي ومنسوخه في فهم مقصد السنة النبوية:

يقصد بالنسخ: "هو رفع الشارع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه"⁽⁴⁾، فإن كان الجمع بين الأحاديث النبوية متعذراً؛ فلا فلا يخلو إما أن يعرف التاريخ أو لا، فإن عُرف، وثبت المتأخر به، أو بأصرح منه، فهو الناسخ، والآخر المنسوخ، وتسميته ناسخاً مجازاً؛ لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى⁽⁵⁾، ويعني هذا العلم بالقواعد التي يقوم عليها الحكم بالنسخ، ويبحث في الأحاديث المتعارضة التي لا يمكن التوفيق بينها، ويوضح ما يصح أن يحكم عليه بأنه ناسخ، وما يحكم عليه بأنه منسوخ⁽⁶⁾.

أولاً: ضوابط التعامل مع ناسخ الحديث النبوي ومنسوخه في فهم مقصد السنة النبوية: يعرف الناسخ والمنسوخ في الأحاديث النبوية بأربعة أمور: 1- تصريح النبي ﷺ بالنسخ. 2- تصريح أحد الصحابة رضي الله عنهم بالنسخ. 3- إجماع الأمة على ترك العمل بالحديث النبوي. 4- معرفة تاريخ الحديثين، وهو كثير، وأما إذا لم تقم دلالة على أن الناسخ والمنسوخ أيهما، ولم يعرف التاريخ؛ فلا يخلو إما أن يمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن أو بالإسناد أو لا؛ فإن أمكن الترجيح؛ تعين المصير إليه، وإلا فلا، فصار ما ظاهره التعارض واقعاً على هذا الترتيب؛ الجمع إن أمكن، فاعتبار الناسخ والمنسوخ، فالترجيح إن تعين، ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين، والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه، والله أعلم⁽⁷⁾،⁽⁸⁾.

ثانياً: المثل التطبيقي لناسخ الحديث النبوي ومنسوخه في فهم مقصد السنة النبوية: ما رواه ثوبان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: "أفطر الحاجم والمحجوم"⁽⁹⁾، فهذا الحديث منسوخ بما رواه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: "احتجم النبي ﷺ وهو

(1) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: السيوطي: 654/2.

(2) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: النووي: 228/14.

(3) العدوى بين الطب وحديث المصطفى ﷺ: د. محمد البار: 23-112، من ضوابط فهم الأحاديث النبوية: د. محمد عبد الله: 470-473، علاقة علم المقاصد الشرعية الإسلامية بعلوم الحديث: د. عبد الحميد إسماعيل: 78-79.

(4) معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح: 277، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: السيوطي: 643/2.

(5) نزاهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: ابن حجر العسقلاني: 77-78.

(6) الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي: د. محمد العمير: 55، 59، الضوابط المنهجية للمحدثين في فهم السنة النبوية: أ.د. محمد عيد الصاحب: 27.

(7) نزاهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: ابن حجر العسقلاني: 78-79، معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح: 277-278.

(8) ضوابط فهم النصوص النبوية: أسباب وملابسات ورود الحديث أنموذجاً: د. عبد العزيز الكبيسي: 363-368، من ضوابط فهم الأحاديث النبوية: د. محمد عبد الله: 474-477.

(9) رواه أبو داود في سننه في كتاب: الصوم، باب: الصائم يحتجم، (الحديث: 2367)، 46/4-47، وقال الأرنؤوط في هامشه: "إسناده صحيح"، واللفظ له، ورواه الترمذي في سننه في كتاب: الصوم، باب: كراهية الحمامة للصائم، (الحديث: 774)، 135/3-136، ورواه ابن ماجه في سننه في كتاب:

صائم"⁽¹⁾، وفي رواية ثانية عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: "احتجم النبي ﷺ وهو محرم"⁽²⁾، وهذا ما ذكره الإمام الشافعي في حديث ثوبان رضي الله عنه حيث رواه شداد بن أوس رضي الله عنه قال: "كنت مع النبي ﷺ زمان الفتح، فرأى رجلاً يجتحم لثمان عشرة خلعت من رمضان، فقال وهو آخذ بيدي: "أفطر الحاجم والمحجوم"، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما: "أن رسول الله ﷺ احتجم محرماً صائماً"، قال الشافعي: "وسماع ابن أوس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ عام الفتح، ولم يكن يومئذ محرماً، ولم يصحبه محرماً قبل حجة الإسلام، فذكر ابن عباس رضي الله عنهما حجامة النبي ﷺ عام حجة الإسلام سنة عشر، وحديث: "أفطر الحاجم والمحجوم"، في الفتح سنة ثمان قبل حجة الإسلام بستين، فإن كانا ثابتين فحديث ابن عباس رضي الله عنهما ناسخ، وحديث إفطار الحاجم والمحجوم منسوخ، وإسناد الحديثين معاً مشتبّه، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما أمثلهما إسناداً، فإن توقي رجل الحجامة كان أحب إلي احتياطاً، ولثلا يعرض صومه أن يضعف فيفطر، وإن احتجم فلا تفطره الحجامة، إلا أن يحدث بعدها ما يفطره مما لو لم يجتحم ففعله فطره"⁽³⁾،⁽⁴⁾.

المبحث الخامس: الضابط الخامس: الاسترشاد بأقوال شراح الحديث النبوي في فهم مقاصد السنة النبوية

لا شك أن جمع أقوال شراح الحديث النبوي أمر لا بد منه، إذ يفتح للباحث آفاقاً واسعة لفهم مقصده، ويساعده على الوقوف على الحثيات العلمية التي يعول عليها الشراح في شروحهم وآرائهم، ويقنعه صحة ما تم الاتفاق عليه بين الشراح، ويكون ذلك له خلفيات علمية تثري تفكيره المنهجي لترجيح ما هو أقرب إلى الصواب من الآراء المختلفة، ليس بناء على الانتماءات الشخصية أو المذهبية أو الحزبية، بل بناء على منهج علمي صحيح، أما غض الطرف عن شروح العلماء السابقين لينطلق في الشرح والتحليل من صفر فليس ذلك من أساليب الباحثين المبدعين، ويدخل فيه أيضاً علم غريب الحديث النبوي⁽⁵⁾.

المطلب الأول: ضوابط التعامل مع أقوال شراح الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية:

معرفة هذه الضوابط هي محاولة لتحديد معالم منهج التعامل مع عملية شرح الحديث النبوي وجمع أقوال العلماء في شروحهم، ويعمل على الوقاية من الخطأ في شرح الحديث النبوي أو تأويله، فحين يغيب المنهج السليم في شرح النصوص الحديثية، يغيب الفهم الصحيح لمقصد تلك النصوص، وتظهر التأويلات الفاسدة والمنحرفة، ويعم الاضطراب في التعامل معها، وفيما يلي عرض لتلك الضوابط⁽⁶⁾:

الصيام، باب: ما جاء في الحجامة للصائم، (الحديث: 1679)، 537/1، ورواه أحمد في مسنده، (الحديث: 22382)، 64/37، وقال الأرناؤوط في هامشه: "إسناده صحيح على شرط مسلم".

(1) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: الصوم، باب: الحجامة والقيء للصائم، (الحديث: 1939)، 33/3.

(2) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: الطب، باب: الحجم في السفر والإحرام، (الحديث: 5695)، 125/7.

(3) اختلاف الحديث: الشافعي: 640/8.

(4) ضوابط فهم النصوص النبوية: أسباب وملايسات ورود الحديث أمودجاً: د. عبد العزيز الكبيسي: 367-368، من ضوابط فهم الأحاديث النبوية: د. محمد عبد الله: 475.

(5) النقاط المنهجية لتحليل الحديث الشريف: د. حمزة المليباري: 137، الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي: د. محمد العمير: 56.

(6) أضواء على علم شرح الحديث: د. فتح الدين بيانوني: 93-109، علم شرح الحديث: دراسة تأصيلية منهجية: د. بسام الصفدي: 87-226.

1 -البعد عن التكلف في شرح الحديث النبوي: لأن التكلف يبعد الفهم الصحيح عن الحديث النبوي، ويُخرجه عن مقصده وسياقه الذي قيل فيه.

2 -الفصل بين عالم الغيب وعالم الشهادة عند شرح الحديث النبوي: فلا يُقبل من كل من اشتبه عليه شيء مما أخبر به النبي ﷺ في أنباء الغيب مثلاً، أن يقدم رأيه على نص الرسول ﷺ، فالدخول في مثل هذه الأمور بمجرد الرأي، ودون الاستهداء بمهدي الله تعالى، والاستضاءة بنور الله تعالى الذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، سبيل للضلالة والبعد عن الحق والصواب⁽¹⁾.

3 -النقل الصحيح لا يعارض العقل الصريح عند شرح الحديث النبوي: وأن أي تناقض بين النقل والعقل، يعود إلى كون النقل غير صحيح، أو كون العقل غير صريح، والعقل الصريح دائماً موافق للرسول ﷺ لا يخالفه قط، فإن الميزان مع الكتاب، والله تعالى أنزل الكتاب بالحق والميزان؛ لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به، فيأتيهم الرسول ﷺ بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه، فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم تخبر بمحارات العقول، لا تخبر بمحالات العقول؛ فهذا سبيل الهدى والسنة والعلم⁽²⁾.

4 -فهم الحديث النبوي وشرحه في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية: فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها؛ فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث؛ فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل⁽³⁾.

5 -مراعاة البعد الزماني والمكاني لألفاظ الحديث النبوي عند شرحه وفهم مقصده: فينبغي العمل على التعرف على معنى اللفظة زمن التنزيل ومكانه، وإدراك التطور الذي حصل عليها، فرمما كان اللفظة في ذلك الوقت أو تلك البيئة معنى يختلف عن المعنى المتبادر إلى الذهن منها في هذا العصر⁽⁴⁾.

6 -مراعاة المكتشفات العلمية الحديثة في فهم الحديث النبوي وشرحه: فينبغي للمشتغل بشرح الأحاديث المتعلقة بالعلوم الحديثة أن يطلع على ما يستجد من علوم، وما يكشف عنه العلم الحديث من حقائق وسنن، وتوظيفها في شرح الأحاديث المتعلقة بتلك العلوم، أو ترجيح أحد الأقوال المتعددة في تأويلها؛ لأن الحقائق العلمية تعين على فهم الحديث وشرحه.

7 -مراعاة الاختلاف في فهم مقصد الحديث النبوي وشرحه إذا كانت دلالاته ظنية: وهو من ميادين الاجتهاد الواسعة، التي تتعدد فيها آراء المجتهدين وتختلف، فلا يمكن أن نتصور اتفاق كلمتهم في فهم هذا النوع من الأحاديث، بل يعتبر قولهم في ذلك جميعاً، وقد جرت عادة شراح الحديث النبوي على بيان الآراء المتعددة في فهم مقصد حديث معين، وبيان وجهة نظر أصحابها، ومناقشتها، وترجيح ما يظهر لهم أنه الصواب منها.

المطلب الثاني: المثال التطبيقي لتعدد أقوال شراح الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية:

ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "من تشبه بقوم فهو منهم"⁽¹⁾، فالحديث يقتضي أن من تزي في ظاهره بزى الكفار، وسار بسيرتهم وهديتهم في ملبسهم، وبعض أفعالهم، فهو في الإثم معهم، في تحريم التشبه بهم⁽²⁾، وهو المعنى الأول

(1) درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية: 155/1.

(2) مجموع الفتاوى: ابن تيمية: 444/17، علاقة علم المقاصد الشريعة الإسلامية بعلوم الحديث: د.عبد الحميد إسماعيل: 88.

(3) إعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن قيم الجوزية: 11/3، علاقة علم المقاصد الشريعة الإسلامية بعلوم الحديث: د.عبد الحميد إسماعيل: 88.

(4) كيف نتعامل مع السنة النبوية: د.يوسف القرضاوي: 16.

للحديث، ويرى ابن تيمية أن النهي عن التشبه بالكفار والأمر بمخالفتهم، إنما شرع مع ظهور الدين وعلوه بقيام الجهاد، وإلزامهم بالجزية والصغار، وأما حين كان المسلمون في أول الأمر ضعفاء؛ لم تشرع المخالفة لهم، فلما كمل الدين وظهر وعلا؛ شرع بذلك، ومن خلال الفهم المقاصدي لهذا الحديث النبوي يقول ابن تيمية: "ومثل ذلك اليوم، لو أن المسلم بدار حرب، أو دار كفر غير حرب؛ لم يكن مأموراً بالمخالفة لهم في المهدي الظاهر، لما عليه في ذلك من الضرر، بل قد يستحب للرجل، أو يجب عليه، أن يشاركهم أحياناً في هديهم الظاهر، إذا كان في ذلك مصلحة دينية؛ من دعوتهم إلى الدين، والاطلاع على باطن أمرهم لإخبار المسلمين بذلك، أو دفع ضررهم عن المسلمين، ونحو ذلك من المقاصد الصالحة، فأما في دار الإسلام والمهجرة التي أعز الله تعالى فيها دينه، وجعل على الكافرين بها الصغار والجزية، ففيها شرعت المخالفة، وإذا ظهر أن الموافقة والمخالفة تختلف لهم باختلاف الزمان والمكان؛ ظهرت حقيقية الأحاديث في هذا"⁽³⁾، ومن هنا يتبين لنا المعنى الثاني للحديث النبوي⁽⁴⁾.

المبحث السادس: الضابط السادس: مراعاة دلالة أساليب اللغة العربية في فهم مقاصد السنة النبوية

إن فهم مقصد الحديث النبوي يكون حسب قواعد اللغة العربية، وأساليب العرب في البيان؛ لأن الحديث النبوي جاء بلسان عربي مبين، ولذلك ينبغي أن يكون فهم مقصده مضبوطاً بقواعد اللغة العربية، وأساليب العرب في البيان، فاللغة العربية هي القلب التي نزلت فيها معاني دين الله تعالى، ولا سبيل إلى معرفة مراد رسول الله ﷺ في بيانه إلا بمعرفة اللغة العربية، ولذلك نص علماء المسلمين على أن تعلمها فرض، ولذلك أنكروا على من تكلم في تفسير كلام النبي ﷺ قبل أن يحسن اللسان العربي، ومدلول كلماته، وتعبيراته، والمنهج العلمي في فهم الحديث النبوي هو الذي ينطلق من معاني ألفاظ اللغة العربية مراعيماً ما في اللغة العربية من سعة ومرونة تسمح باستخدام اللفظ في أكثر من معنى، يعين على تحديده سياق الكلام وسببه، وأحوال المتكلم والمخاطب، فلا يقف بعد ذلك جامداً على التفسير المعجمي للألفاظ، ولا يحمل اللفظ على ما لا تقبله قواعد اللغة العربية التي كان النبي ﷺ من بلغائها⁽⁵⁾، وسيكون حديثنا في دلالة أساليب اللغة العربية في فهم مقاصد السنة النبوية، من خلال معرفة دلالة معاني الكلمات المفردة، ودلالة السياق، ودلالة العرف اللغوي، ودلالة الحقيقة والمجاز.

المطلب الأول: معرفة دلالة معاني الكلمات المفردة في الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية:

الكلمة هي المدخل الأول إلى فهم الكلام، ومعرفة معناها بغض النظر عن موقعها في الجملة أمر ضروري للفهم⁽⁶⁾.
أولاً: ضوابط التعامل مع دلالة معاني الكلمات المفردة في الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية: يجب معرفة هذه الدلالة في ضابطين هما:

- (1) رواه أبو داود في سننه في كتاب: اللباس، باب: في لبس الشهرة، (الحديث: 4031)، 144/6، وقال الألباني: "صحيح". ينظر: صحيح الجامع الصغير وزياداته: له، (الحديث: 6149)، 1059/2، واللفظ له، ورواه أحمد في مسنده، (الحديث: 5115)، 126/9.
- (2) عون المعبود شرح سنن أبي داود: محمد أشرف العظيم آبادي: 51/11-52.
- (3) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: ابن تيمية: 471/1-472.
- (4) منهج أ.د. نزار ريان في شرح الحديث التحليلي: أ. شادي طبازة: 468-488.
- (5) أجد العلوم: القنوجي: 423، الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي: د. محمد العمير: 37-38، 49.
- (6) الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي: د. محمد العمير: 39.

1- معرفة مدلولات الألفاظ في أصلها اللغوي والمعجمي، وهذا ما عني به أصحاب المعاجم اللغوية، ومن أوضحهم في هذا ابن فارس في كتابه معجم مقاييس اللغة، فتراه يبرز المعنى المعجمي للكلمة ويبين أصلها في اللغة، والمعاني التي استعملت فيها بعد ذلك، لقد كان الاحتكام إلى أصل معنى الكلمة في اللغة وجها من وجوه الترجيح في الاستنباط، فهذا ابن تيمية رحمه الله تعالى يرجح وجوب السكون والطمأنينة في الصلاة قولاً وفعلاً مستدلاً بمعنى السجود والركوع في لغة العرب فيقول: "فإن الركوع والسجود في لغة العرب لا يكون إلا إذا سكن حين انحنائه، وحين وضع وجهه على الأرض، فأما مجرد الخفض والرفع عنه فلا يسمى ذلك ركوعاً ولا سجوداً، ومن سماه ركوعاً وسجوداً فقد غلط على اللغة، فهو مطالب بدليل من اللغة على أن هذا يسمى راكعاً وساجداً حتى يكون فاعله ممتثلاً للأمر"⁽¹⁾.

2- معرفة معناها في استخدام المتكلم، فالدلالة المعجمية لا تستقل بتحديد المعنى، بل هناك اصطلاح صاحب النص، وهناك عرف أهل العصر الذين خوطبوا بالنص ففهموه ونقلوه، هذه ضوابط يجب مراعاتها لفهم مراد المتكلم، وإن من اللازم لفهم حديث رسوله ﷺ أن يعرف المعنى الخاص الذي يريده النبي ﷺ من كلمه، دون الجمود على المعنى المعجمي للكلمة؛ يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى: "مما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عرف تفسيرها، وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة، ولا غيرهم؛ ولهذا قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة أنواع، نوع يعرف حده بالشرع؛ كالصلاة، والزكاة؛ ونوع يعرف حده باللغة كالشمس، والقمر؛ ونوع يعرف حده بالعرف؛ كلفظ القبض... فاسم الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، ونحو ذلك، قد بين الرسول ﷺ ما يراد بها في كلام الله ورسوله، وكذلك لفظ الخمر، وغيرها، ومن هناك يعرف معناها فلو أراد أحد أن يفسرها بغير ما بينه النبي ﷺ لم يقبل منه، وأما الكلام في اشتقاقها ووجه دلالتها فذاك من جنس علم البيان، وتعليل الأحكام هو زيادة في العلم، وبيان حكمة ألفاظ القرآن؛ لكن معرفة المراد بها لا يتوقف على هذا"⁽²⁾،⁽³⁾.

ثانياً: المثال التطبيقي لدلالة معاني الكلمات المفردة في الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "الفترة خمس؛ الختان، والاستحداد، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، ونتف الآباط"⁽⁴⁾، تعقب الإمام الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى على من قال باستحباب الختان بقوله: "ومن فسر الفطرة بالسنة فقد تعلق بهذا اللفظ في كونه غير واجب لوجهين؛ أحدهما: أن السنة تذكر في مقابلة الواجب، والثاني: أن قرائنه مستحبات، والاعتراض على الأول: أن كون السنة في مقابلة الواجب وضع اصطلاحى لأهل الفقه، والوضع اللغوي غيره، وهو الطريقة، ولم يثبت استمرار استعماله في هذا المعنى في كلام صاحب الشرع ﷺ"⁽⁵⁾،⁽⁶⁾.

(1) مجموع الفتاوى: ابن تيمية: 569/22.

(2) مجموع الفتاوى: ابن تيمية: 286/7.

(3) الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي: د. محمد العمير: 39-40.

(4) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: اللباس، باب: تقليم الأظفار، (الحديث: 5891)، 160/7، واللفظ له، ورواه مسلم في صحيحه في كتاب: الطهارة، باب: خصال الفطرة، (الحديث: 257)، 221/1.

(5) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: ابن دقيق العيد: 125/1-126.

(6) الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي: د. محمد العمير: 41-42.

المطلب الثاني: معرفة دلالة سياق الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية:

المقصود بالسياق: " ما سبق الحديث النبوي أو تأخر من الجمل أو الكلمات، أو كل ما يحيط به، وقد يكون متعلقاً بالنحو، أو البلاغة، أو المقصد، أو غير ذلك"، فالفهم الذي يوافق سياق الحديث النحوي أو البلاغي أو المقاصدي يكون فهماً صحيحاً، وأما إذا كان الفهم مخالفاً لذلك فيعد باطلاً، والنظر في سياق الحديث النبوي يكون من أهم النقاط العلمية المنهجية في دلالة أساليب اللغة العربية في فهم مقاصد السنة النبوية؛ إذ يحل به كثير من العقد، ويقتنع به كل منصف فاهم، وقد يعبر عن السياق بألفاظ أخرى؛ مثل: ظاهر الحديث، مقتضى الكلام، فحوى الكلام، المعنى العام، القرينة، ونحوها⁽¹⁾.

أولاً: ضوابط التعامل مع دلالة سياق الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية: إن الناظر في تطبيقات الأئمة لدلالة السياق بشتى مرادفاتهما، يتبين له جملة من الضوابط التي كانوا يراعونها في تعاملهم مع دلالة السياق، وهذه الضوابط تقى من الزلل في التعامل مع دلالة السياق:

- 1 - أن يكون النظر إلى سياق الألفاظ تالياً لجمع ألفاظ الحديث النبوي، وتمييز درجة كل لفظ من حيث القبول أو الرد، وهذا في السياق الجزئي.
- 2 - الوقوف على جميع الأحاديث المتفقة في المعنى مع الحديث النبوي محل الدراسة، إذا كان المراد التعرف على السياق الكلي لتلك الأحاديث.
- 3 - معرفة سبب ورود الحديث النبوي، فإن له أثراً في فهم سياقه، ولذا فينبغي العناية بالوقوف على سبب وروده إن فيه ذلك، بل إن السبب يمثل سياق الحال للحديث النبوي.
- 4 - ينبغي أن يكون النظر إلى المتن الحديثي نظراً شاملاً من أول الحديث النبوي إلى آخره.
- 5 - أن دلالة سياق الحديث النبوي من قبيل دلالة المفهوم التي لا عموم لها.
- 6 - دلالة السياق هي الأصل في فهم الحديث النبوي، فينبغي أن تكون هي المعتمدة حتى يقوم معارض أرجح.
- 7 - أن دلالة سياق الحديث النبوي لا يُطلب لها دليل لإثباتها.
- 8 - من المهم في سياق الحديث النبوي معرفة دلائل الألفاظ، وقواعد اللغة العربية، ويتبع ذلك ضبط المتن ضبطاً نحويًا.
- 9 - من المهم في سياق الحديث النبوي معرفة القواعد الأصولية المتصلة بدلالة السياق؛ كالعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والحقيقة والمجاز، والإجمال والبيان.
- 10 - من المهم في سياق الحديث النبوي التفريق بين دلالة السياق وبين قاعدة العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص سبب الورد.
- 11 - ينبغي أن يعلم سياق الحديث النبوي أن دلالة السياق تتنوع بحسب الحال التي ورد اللفظ فيها؛ كلفظ السلام إذا ورد في سياق ذكر الصلاة، فإن السابق إلى الذهن، - وهو دلالة السياق - معنى خاص وهو التحلل من الصلاة⁽²⁾.

ثانياً: المثال التطبيقي لدلالة سياق الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ، فقد ناساً في بعض الصلوات، فقال: " لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس، ثم أخالف إلى رجال يتخلفون عنها، فأمر بهم

(1) أثر السياق وجمع الروايات وأسباب الورد في فهم الحديث: دراسة تطبيقية: د.عبد الله الفوزان: 198/1 - 199، دلالة السياق وأثرها في فهم الحديث النبوي من خلال تطبيقات الأئمة: د.عبد المحسن التخيفي: 266/1 - 269.

(2) دلالة السياق وأثرها في فهم الحديث النبوي من خلال تطبيقات الأئمة: د.عبد المحسن التخيفي: 273/1 - 275.

فيحرقوا عليهم، بحزم الخطب بيوتهم، ولو علم أحدهم أنه يجد عظماً سميناً لشهدها، يعني صلاة العشاء⁽¹⁾، هذا الحديث مما استدل به من قال الجماعة بالمسجد فرض عين، وهو مذهب عطاء، والأوزاعي، وأحمد، وأبي ثور، وابن خزيمة، وداود، وقال الجمهور: ليست فرض عين، واختلفوا: هل هي سنة أم فرض كفاية؟ وأجابوا عن هذا الحديث بأن هؤلاء المتخلفين كانوا منافقين، وسياق الحديث يقتضيه؛ فإنه لا يظن بالمؤمنين من الصحابة رضي الله عنهم أنهم يؤثرون العظم السمين على حضور الجماعة مع رسول الله ﷺ وفي مسجده⁽²⁾،⁽³⁾.

المطلب الثالث: معرفة دلالة العرف اللغوي في الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية: وهو النظر في مواقع استخدام الكلمة الواردة في الحديث النبوي في العصور الأولى، ومنهج أهلها في ذلك؛ لأن اللغة العربية عموماً، والمصطلحات العلمية خاصة، تتغير إطلاقاً بمضي الزمن، بل باختلاف المناطق أيضاً، وتستقر بعض المصطلحات في بعض معانيها في عصر دون عصر، وبعضها لم يعرف مصطلحاً إلا متأخراً، ولذا فإن الكلمات الواردة في الحديث النبوي ينبغي فهمها وتفسيرها بالمعاني المعروفة في عصر النبي ﷺ⁽⁴⁾، وقد أثر الحديث النبوي في اللغة العربية، وأدبها، وبلاغتها، وفصاحتها، وكذلك أثره في توسيع المادة اللغوية بما أشاع من ألفاظ دينية وفقهية لم تكن تستخدم من قبل هذا الاستخدام الخاص⁽⁵⁾.

أولاً: ضوابط التعامل مع دلالة العرف اللغوي في الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية: إن الحديث النبوي مادة لغوية عربية فصيحة، لا يسع من يتعامل معها إلا أن يكون ذا إمكانيات مؤهلة لهذا العمل، والإمكانيات المطلوبة من أي كائن بشري لا بد أن تتوافر فيه بدرجة عالية من التمكن، ومن أهمها ما يلي:

- 1- العلم باللغة العربية، وما تضمنته من نحو، وصرف، ومعان للمفردات، وبلاغة، وبيان، بحيث يصير فهمه عربياً في الجملة، بحيث يفهم نحو الحديث النبوي، وصرفه، وبناء الجملة فيه، ومعاني مصطلحاته ودلالاته، وفي ضوء سياقه.
- 2- التمكن من فهم صحيح للخطاب النبوي العربي، والقدرة على استنباط الأحكام، وهو القدر الذي يمكن من فهم خطاب العرب وعاداتهم في الاستعمال؛ لأن النبي ﷺ تكلم بلغة عصره.
- 3- معرفة أساليب الخطاب العربي، من الخاص، والعام، والظاهر، والخفي، والمشترك، والحقيقية، والجاز، والمجمل، والمحكم، والمتشابه، والمطلق، والمقيد، ودلالات الفحوى، والاقضاء، والإيماء، وكل ذلك يعرف من أول الكلام أو وسطه أو آخره⁽⁶⁾.

(1) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: الأذان، باب: وجوب صلاة الجماعة، (الحديث: 644)، 131/1، ورواه مسلم في صحيحه في كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها، (الحديث: 651)، 451/1، واللفظ له.

(2) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: النووي: 153/5.

(3) أثر السياق وجمع الروايات وأسباب ورودها في فهم الحديث: دراسة تطبيقية: د. عبد الله الفوزان: 208/1 - 227، دلالة السياق وأثرها في فهم الحديث النبوي من خلال تطبيقات الأئمة: د. عبد المحسن التخيفي: 275/1 - 299.

(4) النقاط المنهجية لتحليل الحديث الشريف: د. حمزة المليباري: 142 - 143، ضوابط فهم النص الحديثي وأثره على الاستنباطات الفقهية: أ.د. نعيم الصفدي، أ. فراس رضوان: 129 - 130.

(5) النظريات اللغوية الحديثة وحدود استعمالها في فهم الحديث النبوي: د. أحمد كسار: 417/1، الغلو في الاستدلال بظواهر النصوص وأثره السيئ على الأمة: د. موسى إسماعيل: 224 - 225.

(6) النظريات اللغوية الحديثة وحدود استعمالها في فهم الحديث النبوي: د. أحمد كسار: 419/1 - 424، نظرية المعنى عند شرح الحديث النبوي الشريف: د. حسام قاسم: 446/1 - 465، 476 - 497.

ثانياً: المثال التطبيقي لدلالة العرف اللغوي في الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية: ما رواه أبو مسعود رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: "إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى؛ إذا لم تستحي فاصنع ما شئت"⁽¹⁾، فهذا الحديث النبوي ذو دلالات متعددة في قوله ﷺ: "فاصنع ما شئت"، ولذلك تعددت آراء شراح الحديث في فهمه، وكلها محتملة حسب العرف اللغوي، ولكن هناك دلالة واحدة تكون أقرب إليه، وذلك بما يلي⁽²⁾:

1 - معنى الأمر هو الخبر، والتقدير إذا لم تستح فأنت تصنع ما تشاء من الفواحش والذنوب، إذ إن الحياء هو ما يمنع الإنسان من ارتكاب ذلك، والحكمة في التعبير بلفظ الأمر دون الخبر في الحديث؛ أن الذي يكف الإنسان عن مواقعة الشر هو الحياء فإذا تركه صار كالمأمور طبعاً بارتكاب كل شر، وهو قول الخطابي.

2 - الأمر فيه للإباحة، أي إذا أردت فعل شيء فإن كان مما لا تستحي إذا فعلته من الله تعالى، ولا من الناس فافعله وإلا فلا، وعلى هذا مدار الإسلام، وتوجيه ذلك؛ أن المأمور به الواجب والمندوب يستحي من تركه، والمنهي عنه الحرام والمكروه يستحي من فعله، وأما المباح فالحياء من فعله جائز، وكذا من تركه، فتضمن الحديث الأحكام الخمسة، وهو قول النووي.

3 - هو أمر تهديد، ومعناه إذا نزع منك الحياء فافعل ما شئت، فإن الله تعالى مجازيك عليه، وفيه إشارة إلى تعظيم أمر الحياء، وهذا التأويل أولى، وهو الشائع في لسان العرب⁽³⁾.

4 - وقيل: هو أمر بمعنى الخبر؛ أي من لا يستحي يصنع ما أراد⁽⁴⁾.

5 - التحقيق أن الحياء ينشأ عن علم القلب؛ بأن الله تعالى رقيب عليه فيحافظ ظاهره وباطنه من مخالفة أحكامه، ويستقبح ما صدر من هفواته، ويتحمل أنواع البلاء في نظره نشيطاً ولا يشتكي إلى غيره، فإذا ترقى عن ذلك وتحقق أن الله تعالى جل جلاله ولا إله غيره أقرب الأشياء إليه بلا ريب، استحيا من قربه فوق ما يستحي من رؤيته، فيدعوه ذلك إلى محبته والخلوة معه؛ مستوحشاً من الأغيار، مستلذاً بروح أنس الملك الغفار، حتى تطلع عليه طواع أنواع التوحيد، وتلمع في سرد بوارق أسرار التفريد، فيستحي من شهود مشهوده، فانياً عن الخلق، باقياً مع الحق⁽⁵⁾.

المطلب الرابع: معرفة دلالة الحقيقة والمجاز في الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية:

مراعاة الحقيقة والمجاز في فهم مقصد الحديث النبوي؛ هو باب خطير ينبغي أن لا يخوض فيه إلا من كان أهلاً للاجتهاد، وقد تختلف فيه أنظار المجتهدين، فيرى بعضهم إمكانية حمل الحديث على ظاهره، بينما يرى آخرون ضرورة تأويل الحديث وإخراجه عن ظاهره، وكل له اجتهاده⁽⁶⁾.

(1) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: الأدب، باب: إذا لم تستحي فاصنع ما شئت، (الحديث: 6120)، 29/8.

(2) نظرية المعنى عند شراح الحديث النبوي الشريف: د. حسام قاسم: 448/1 - 449، 470 - 476، 493 - 497، النظريات اللغوية الحديثة وحدود استعمالها في فهم الحديث النبوي: د. أحمد كسار: 416 - 417.

(3) شرح صحيح البخاري: ابن بطال: 299/9.

(4) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني: 523/10.

(5) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي القاري: 3173/8.

(6) أضواء على علم شرح الحديث: د. فتح الدين بيانوني: 93 - 109، علاقة علم المقاصد الشريعة الإسلامية بعلم الحديث: د. عبد الحميد إسماعيل: 88.

أولاً: ضوابط التعامل مع دلالة الحقيقة والمجاز في الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية: اللغة العربية فيها نصيب وافر من المجاز، والمجاز أبلغ من الحقيقة؛ كما هو مقرر في علوم البلاغة العربية، ورسول الله ﷺ عربي؛ فلا عجب أن يكون في أحاديثه من المجازات، فبعض النصوص الحديثية إذا حملت على المعنى المجازي زال الإشكال في فهم مقصدها، وأسفر عن المراد بها، ومما يجدر الإشارة إليه أن هذا التفريق لا ينبغي أن يتوسع فيه وأن يخوض فيه من لم تثبت قدمه في العلوم الشرعية⁽¹⁾.

ثانياً: المثال التطبيقي لدلالة الحقيقة والمجاز في الحديث النبوي في فهم مقصد السنة النبوية: ما روته عائشة رضي الله عنها: أن بعض أزواج النبي ﷺ، قلن للنبي ﷺ: أينا أسرع بك لحوقاً؟ قال: "أطولكن يداً، فأخذوا قصبه يذرعوها، فكانت سودة رضي الله عنها أطولهن يداً، فعلمنا بعد أنما كانت طول يدها الصدقة، وكانت أسرعنا لحوقاً به وكانت تحب الصدقة"⁽²⁾، وفي رواية ثانية عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: "أسرعن لحاقاً بي أطولكن يداً، قالت: فكن يتناولن أيتهن أطول يداً، قالت: فكانت أطولنا يداً زينب رضي الله عنها؛ لأنها كانت تعمل بيدها وتصدق"⁽³⁾، معنى الحديث: أئمن ظنن أن المراد بطول اليد طول اليد الحقيقية؛ وهي الجارحة، فكن يذرعن أيديهن بقصبه فكانت سودة رضي الله عنها أطولهن جارحة، وكانت زينب رضي الله عنها أطولهن يداً في الصدقة، وفعل الخير، فماتت زينب رضي الله عنها أولهن، فعلموا أن المراد طول اليد في الصدقة والجود، وقال أهل اللغة: يقال: فلان طويل اليد، وطويل الباع؛ إذا كان سمحاً جواداً، وضده قصير اليد والباع، وفيه معجزة باهرة لرسول الله ﷺ، ومنقبة ظاهرة لزينب رضي الله عنها⁽⁴⁾، واختلاف معنى اليد حسب موضعها من الكلام؛ فقد يقصد بها العضو المعروف، وقد يقصد بها النعمة، وقد يقصد غير ذلك، فلو حاولت في هذا الحديث النبوي أنه يريد السخاء، والجود، وبسط اليد بالبذل أن تضع موضع اليد شيئاً ما أريد بهذا الكلام، خرجت من المعقول، وذلك أن الشبه مأخوذ من مجموع الطويل، واليد مضافاً ذاك إلى هذه، فطلبه من اليد وحدها طلب الشيء على غير وجهه⁽⁵⁾.

المبحث السابع: الضابط السابع: مراعاة القواعد الحديثية والأصولية الاستنباطية في فهم مقاصد السنة النبوية

ينبغي فهم مقصد الحديث النبوي في ضوء الأصول، والمقاصد، والقواعد الكلية الشرعية، والفقهية؛ بما ينسجم معها ولا يعارضها⁽⁶⁾.

(1) كيف نتعامل مع السنة النبوية: د. يوسف القرضاوي: 175، ضوابط فهم النص الحديثي وأثره على الاستنباطات الفقهية: أ.د. نعيم الصفدي، أ. فراس رضوان: 129.

(2) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: الزكاة، باب: فضل صدقة الشحيح الصحيح، (الحديث: 1420)، 2/110.

(3) رواه مسلم في صحيحه في كتاب: فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب: من فضائل زينب أم المؤمنين، رضي الله عنها، (الحديث: 2452)، 1907/4.

(4) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: النووي: 8/16-9.

(5) الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي: د. محمد العمير: 43، كيف نتعامل مع السنة النبوية: د. يوسف القرضاوي: 176.

(6) الضوابط المنهجية للمحدثين في فهم السنة النبوية: أ.د. محمد عيد صاحب: 27-28، ضوابط فهم السنة النبوية بين المحدثين والعقلانيين المعاصرين: أ. رابع بلخير: 638.

المطلب الأول: وجوب تطبيق القواعد الحديثية والأصولية الاستنباطية في فهم مقصد السنة النبوية:

فيما يتصل في إثبات الحديث النبوي؛ فقد رأينا من يقدم المقاصد على الحديث النبوي يلجؤون إلى رفض القواعد والأصول المعتمدة في قبول الحديث النبوي، بحجة تجديد الأصول حيناً، أو قواعد نقد متن الحديث النبوي فقط بعيداً عن نقد السند، ومن هنا جاءت المقاصد ذريعة عند هؤلاء لرد العديد من الأحاديث المتفق على صحتها بدعوى أن متون هذه الأحاديث تتعارض مع المقاصد، بينما الأصل هو الحديث النبوي؛ وما خالفه فهو مردود، ولذا ذكر العلماء أن الرأي الباطل أنواع، أحدها: الرأي المخالف للحديث النبوي، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام فساد، وبطلانه، ولا تحل الفتيا، ولا القضاء به، ونظراً لخطورة هذا الأمر؛ فإننا نجد العلماء، والمؤسسات العلمية الرصينة تحذر من هذا الانحراف الخطير، وتسمية أصحابه بأنهم "المقاصديون الجدد"، فهؤلاء يريدون عزل الحديث النبوي عن واقع الحياة؛ بحجة المصلحة، وأن الشريعة ما جاءت إلا لتحقيق المصالح أيّاً كان نوعها، وأنهم يتسترون وراء المقاصد؛ لإلغاء الفقه، وأصوله، وقواعده، وبغير تلك القواعد سيحمل الوجوب على الندب، ويطلق المقيد، ويعمم الخاص، وغير ذلك من فروع هذا العلم، وهدفهم هدم الشرع، وأن النظرة المقاصدية لا يمكن أن تلغي النص النبوي، وإنما تفهم النصوص الجزئية على ضوء أصول الدين الكلية، وعليه فإن الذي يحدد لنا درجة الحديث النبوي ومرتبته، ما سطره علماء الحديث النبوي في نقد الحديث سنداً وامتناً، من قواعد أو تطبيقات، وهنا يظهر لنا بجلاء أهمية علوم الحديث النبوي المتعلقة بهذا الفن، ومنها علم الجرح والتعديل، وعلم التحريج، وعلم العلل، ونحوها، أما المقاصد، والحكم، والقياس، ونحوها؛ فكلها استنباطات يشترط فيها: 1- أن تكون متفرعة من حديث صحيح ثابت. 2- أن لا تعارض الأصل الذي استنبطت منه؛ وهي النصوص الشرعية بما فيها الأحاديث النبوية الصحيحة، وبالتالي فالمقاصد هو استنباط، وهو أمر ظني، أما الحديث النبوي الصحيح الثابت، فهو لا ريب أقوى من الاستنباط، ومحاولات تعطيل الأحكام الشرعية ليست جديدة، وقد سلك أصحابها طرقاً عديدة منذ عصور، لكنها كانت دائماً تصطدم مع القواعد، والأصول، والضوابط التي وضعها العلماء؛ سواء القواعد المتعلقة بإثبات النصوص، أو بقواعد الاستنباط، وهي أصول الفقه الإسلامي، ولذلك كانت هذه القواعد لا تسمح بمحاوزة الدلالات المضبوطة لنصوص التشريع، فإنه يراى للمقاصد أن تصبح جسراً يفضي إلى تعطيل هذه الدلالات، أو تحريفها؛ لاتسام قواعد المقاصد باحتمالية كبيرة لا تتوافر في القواعد الأصولية، والمقصود من كلامنا هذا هو التحذير من جعل المقاصد وسيلة لإلغاء الأحاديث النبوية، والقول بردها جملة أو لبعض منها بحجة تعارضها مع المقاصد، ولا سيما في عصرنا الحاضر الذي يحاول البعض أن يجعل من المقاصد مطية لتميع العديد من الأحكام؛ بحجة تقريب الإسلام للغرب أو الشرق؛ وجعله أكثر مقبولة عندهم، وتحت هذا العنوان رأينا العديد من الأحكام تعطل، والكثير من الأحاديث النبوية تُرد؛ بدعاوى معارضتها للمقاصد⁽¹⁾.

المطلب الثاني: المثل التطبيقي لوجوب تطبيق القواعد الحديثية والأصولية الاستنباطية في فهم مقصد

السنة النبوية: ما جاء مطلقاً في بعض الأحاديث النبوية، وقيدته أحاديث أخرى، وهو ما يتصل بإسبال الإزار، فقد انتشر بسبب سوء الفهم للأحاديث النبوية الواردة في الإسبال فكراً خاطئاً عند من اقتصر على بعض الأحاديث دون بعض، وصاروا يفسقون ويبدعون من يطيل ثيابه، ويعدون مخالفاً للسنة النبوية، ولو جمعوا الروايات الواردة في الإسبال وتأملوها، ونظروا في شروح

(1) علاقة علم المقاصد الشرعية الإسلامية بعلوم الحديث: د. عبد الحميد إسماعيل: 84-85، 87، الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي: د. محمد العمير:

أئمة الحديث النبوي، لما وصلوا إلى هذا الحد من الإنكار على من يُسبل إزاره، وتوضيح ذلك؛ فهناك روايات مطلقة في تحريم الإسبال، منها ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: "بين رجل يجر إزاره، إذ خسف به، فهو يتجمل في الأرض إلى يوم القيام"⁽¹⁾، وما رواه أبو ذر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: "ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم، قال: فقرأها رسول الله ﷺ ثلاث مراراً، قال أبو ذر رضي الله عنه: خابوا وخسروا، من هم يا رسول الله؟ قال: المسبل، والمنان، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب"⁽²⁾، لكن هذه الروايات مقيدة بالخيلاء، كما رواه ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: "لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء"⁽³⁾، وفي رواية ثانية عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ بأذني هاتين، يقول: "من جر إزاره لا يريد بذلك إلا المخيلة، فإن الله لا ينظر إليه يوم القيامة"⁽⁴⁾، فالمسبل إزاره فمعناه المرخي له، الجار طرفه خيلاء؛ كما جاء مفسراً في الحديث الآخر: لا ينظر الله إلى من يجر ثوبه خيلاء، والخيلاء الكبر، وهذا التقييد بالجر خيلاء يخص عموم المسبل إزاره، ويدل على أن المراد بالوعيد من جره خيلاء"⁽⁵⁾، ومن هنا فإن الرجوع لمجموع هذه الأحاديث المتصلة بهذه المسألة، ورد بعضها إلى بعض، في ضوء نظرة شاملة لمقاصد فهم السنة النبوية في شؤون الحياة العادية، تقودنا للاستنباط الصحيح، والاستنتاج السديد⁽⁶⁾.

المبحث الثامن: الضابط الثامن: مهارة التطبيق العملي الواقعي في فهم مقاصد السنة النبوية

راعت السنة النبوية في تشريعاتها العقدية، والتكليفية، والأخلاقية تحقيق مصالح الأنام في العاجل والآجل، فلا تخرج بمضمونها عن مقاصد الشريعة الإسلامية، والتي هي مبنية على تحقيق مبادئ الإسلام ومنطلقاته الكبرى في نشر عبادة الله تعالى، وإعمار الأرض، والتمكين للإسلام والمسلمين، ليس بقهر الناس، وإنما بإشاعة العدل والإحسان بينهم، ليسود السلام والطمأنينة، ولتحقق الحياة الكريمة لكل إنسان، وبهذا المنهج القويم سار الرعيّل الأول من المسلمين، فنشروا الدين، وأشاعوا الرحمة والتعایش بين الناس، عملاً بما رأوه من أخلاق رسول الله ﷺ، فكانوا أقوياء في غير كبر، ورُحماء في غير ضعف، والمطلوب منا اليوم هو إحياء هذا المنهج في إعمال السنّة النبوية بمقاصدها العامة، فلقد روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إنما بُعثت لأتممّ صالح الأخلاق"⁽⁷⁾، فأين نحن من أخلاق رسولنا الكريم ﷺ؟ ولو نظرنا في حديثه ﷺ الذي حدثنا أنس بن مالك رضي الله عنه، أن النبي ﷺ، ومعاذ ﷺ رديفه على

(1) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: اللباس، باب: من جر ثوبه من الخيلاء، (الحديث: 5790)، 141/7.

(2) رواه مسلم في صحيحه في كتاب: الإيمان، باب: بيان غلط تحريم إسبال الإزار، والمن بالعطية، وتنفيق السلعة بالحلف، وبيان الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم، (الحديث: 106)، 102/1.

(3) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: اللباس، (الحديث: 5783)، 141/7، واللفظ له، ورواه مسلم في صحيحه في كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم جر الثوب خيلاء، وبيان حد ما يجوز إرخاؤه إليه وما يستحب، (الحديث: 2085)، 1651/3.

(4) رواه مسلم في صحيحه في كتاب: اللباس والزينة، باب: تحريم جر الثوب خيلاء، وبيان حد ما يجوز إرخاؤه إليه وما يستحب، (الحديث: 2085)، 1652/3.

(5) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: النووي: 116/2.

(6) كيف نتعامل مع السنة النبوية: د. يوسف القرضاوي: 123 - 126، من ضوابط فهم الأحاديث النبوية: د. محمد عبد الله: 461 - 466.

(7) رواه أحمد في مسنده، (الحديث: 8952)، 512/14 - 513، وقال الأرنؤوط في هامشه: "صحيح، وهذا إسناد قوي"، ورواه مالك في موطأه في كتاب: حسن الخلق، باب: ما جاء في حسن الخلق، (الحديث: 3357)، 1330/5، ورواه الحاكم في مستدرکه في كتاب: تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، (الحديث: 4221)، 670/2، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي في تلخيصه.

الرحل، قال: " يا معاذ بن جبل، قال: لبيك يا رسول الله وسعديك، قال: يا معاذ، قال: لبيك يا رسول الله وسعديك ثلاثاً، قال: ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، صدقاً من قلبه، إلا حرمه الله على النار، قال: يا رسول الله، أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: إذا يتكلموا، وأخبر بها معاذ رضي الله عنه عند موته تأمناً⁽¹⁾، والقصد من هذا الحديث العمل والمثابرة في إعمار الأرض، والتمكين للإسلام نفعاً للبشرية، دون الركون والقعود عن العمل، مما ينتج عنه خراب العمران، وطغيان من هم ليسوا أهلاً لقيادة البشرية إلى بر الأمان الذي فيه صلاحها الدنيوي والأخروي⁽²⁾.

المطلب الأول: مهارة التعامل مع فقه التطبيق العملي الواقعي في فهم مقصد السنة النبوية:

يجب على من يتعامل مع نصوص السنة النبوية، أن يكون على معرفة بالوقائع التي من أجلها سيق الحديث النبوي، فهذا يسهل فهمه ويجليه، ثم يكون كذلك على دراية بالواقع الذي يعيش فيه؛ حتى يستطيع تطبيق النصوص بما لا يتعارض مع المستجدات والمتغيرات، والمقصود بتلك النصوص هي ظنية الثبوت والدلالة، والتي هي محل الاجتهاد⁽³⁾، أما أصول العقائد، والشرائع، فهذه لا مجال للاجتهاد فيها، فهي قطعية الثبوت والدلالة، وبقيت المسائل الاجتهادية مجالاً لإبداع العقول ممن توفرت فيهم شروط الاستنباط والبحث العلمي، ليوكب الاجتهاد فيها تطوّر كل عصر واحتياجاته، من دون جمود على ما قيل في عصور بعينها، أو آراء علماء بعينهم، ويمكن تقسيم القضايا الاجتهادية إلى قسمين: 1- قسم متعلق بالتكاليف الشرعية مما وردت فيه أحكام واجتهادات العلماء الأوائل، ووصلنا اختلافهم فيه، فهذا يُضار فيه غالباً إلى ترجيح الأحكام التي هي أقرب إلى تحقيق مقصد المصلحة؛ حتى ولو كانت تلك الأحكام مخالفة لمذهب الجمهور، ما دامت صدرت عن علماء مجتهدين، واستندت إلى الأدلة الشرعية. 2- قسم متعلق بالحوادث والنوازل، فهذه توكل فيها مهمة الاجتهاد وإصدار الفتاوى إلى المجامع الفقهية المعتمدة، للنظر فيها والخروج بأعدل الأحكام الشرعية، وبحسب مقاصدها، في وقت ما أحوجنا فيه إلى وحدة المنهج، ووحدة الأحكام، لا سيما مع تقارب العالم، وتمازج الثقافات، وسهولة التواصل ونشر المعلومات، ولعلها كثيرة هي تلك المسائل الاجتهادية التي تستلهم روحها من أساسيات مقاصد السنّة النبوية، لتكون مجالاً خصباً لإعمال العقول، واستخلاص الحلول لقضايا كل عصر ونوازله، وصولاً إلى بناء المعرفة الإسلامية الصحيحة التي تُجاري وتُباري ما عند الآخر من حضارة، وثقافة، ومعرفة، وتناهى بنفسها أن تكون سبباً للفرقة والتشتت، وضعف التفكير والتدبير إلى درجة الشلل الاجتماعي والمعرفي في مواجهة الثورة المعرفية والتكنولوجية العالمية، التي لا يخفى على أحد مدى تأثيرها في صياغة قوانين التقدم والتطور وقيادة العالم، ولو نظرنا في العديد من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لوجدناها تُؤسس لتلك المعرفة الحضارية الإسلامية، والمنهج الفكري الرشيد الذي يُسهم في بناء العقل المسلم، ويُسانده في تصحيح مساره نحو العلوّ والارتقاء⁽⁴⁾.

(1) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: العلم، باب: من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا، (الحديث: 128)، 37/1، واللفظ له، ورواه مسلم

في صحيحه في كتاب: الإيمان، باب: من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة وحرّم على النار، (الحديث: 29)، 57/1.

(2) ضوابط فهم السنة النبوية: د. كريمة سوداني: 69-71.

(3) فهم نصوص السنة النبوية بين الضوابط والانحراف: د. محمد أحمد: 3792-3793.

(4) ضوابط فهم السنة النبوية: د. كريمة سوداني: 71، فهم نصوص السنة النبوية بين الضوابط والانحراف: د. محمد أحمد: 3793-3794.

المطلب الثاني: المثال التطبيقي لمهارة التعامل مع فقه التطبيق العملي الواقعي في فهم مقصد السنة النبوية:

ما روته عائشة رضي الله عنها قالت: سألت النبي ﷺ عن الجدر أمن البيت هو؟ قال: "نعم، قلت: فما لهم لم يدخلوه في البيت؟ قال: إن قومك قصرت بهم النفقة، قلت: فما شأن بابه مرتفعاً؟ قال: فعل ذلك قومك، ليدخلوا من شأؤوا، ويمنعوا من شأؤوا، ولولا أن قومك حديث عهدهم بالجاهلية، فأخاف أن تنكر قلوبهم، أن أدخل الجدر في البيت، وأن ألصق بابه بالأرض"⁽¹⁾، فهذا الحديث من الأحاديث التي تحت على فهم الواقع؛ فقريباً لما أعادت بناء الكعبة، تعاهدوا ألا يبنوها إلا من حلال، فضاقت بهم النفقة الطيبة، فعجزت عن تمامها، فتركوا بناء بعض البيت في الحجر⁽²⁾، وفي هذا الحديث دليل لقواعد من الأحكام، أهمها: إذا تعارضت المصالح أو تعارضت مصلحة ومفسدة، وتعذر الجمع بين فعل المصلحة وترك المفسدة، بدئ بالأهم؛ لأن النبي ﷺ أخبر أن نقض الكعبة وردّها إلى ما كانت عليه من قواعد إبراهيم عليه السلام مصلحة، ولكن تعارضه مفسدة أعظم منه؛ وهي خوف فتنة بعض من أسلم قريباً، وذلك لما كانوا يعتقدونه من فضل الكعبة، فيرون تغييرها عظيماً، فتركها النبي ﷺ⁽³⁾، فكانت أمنية النبي ﷺ أن يعيد بناء الكعبة المشرفة ليدخل الحجر فيه، ويلصق بابه بالأرض، لكنه لم يفعل؛ لأنه قرأ فقه الواقع، فرأى أن قومه حديث عهد بالكفر، فامتنع عن فعل ما يجبه، مراعاة لفقه الواقع⁽⁴⁾.

المبحث التاسع: الضابط التاسع: مهارة التمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت في فهم مقاصد السنة النبوية

هذا الضابط من الضوابط المهمة في فهم مقصد السنة النبوية، وخاصة ما نراه من بعض المسلمين في الجمود على ظاهر النص النبوي دون البحث عن مقاصده، وأهدافه الحقيقية.

المطلب الأول: مهارة التمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت في فهم مقصد السنة النبوية:

من أسباب الخلط والزلل في فهم مقصد السنة النبوية؛ هو الخلط بين المقاصد والأهداف الثابتة التي تسعى السنة النبوية إلى تحقيقها، وبين الوسائل الآنية والبيئية التي تعينها أحياناً للوصول إلى الهدف المنشود، فنرى كل التركيز على هذه الوسائل، كأنها مقصودة لذاتها، مع أن الذي يتعمق في فهم السنة النبوية وأسرارها، يتبين له أن المهم هو الهدف، وهو الثابت والدائم، والوسائل قد تتغير بتغير البيئة، أو العصر، أو العرف، أو غير ذلك من المؤثرات، فإذا نص الحديث النبوي على شيء منها، فإنما ذلك لبيان الواقع، لا ليقيدنا بها، ويلزمنا بالوقوف عندها، ولا نفكر في غيرها من الوسائل المتطورة بتطور الزمان والمكان، وهذا من جمال الشريعة

(1) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: الحج، باب: فضل مكة وبنائها، (الحديث: 1584)، 146/2، واللفظ له، ورواه مسلم في صحيحه في كتاب: الحج، باب: جدر الكعبة وبناها، (الحديث: 1333)، 973/2.

(2) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني: 444/3.

(3) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: النووي: 89/9.

(4) فهم نصوص السنة النبوية بين الضوابط والانحراف: د. محمد أحمد: 3793-3794، ضوابط فهم السنة النبوية: د. كريمة سوداني: 72-75.

الإسلامية الصالحة لكل زمان ومكان، فهي تبقى الباب مشرعاً لإعمال العقول لتجاري مستجدات الحياة المتسارعة، فبعض الأحكام تتغير بتغير الأوقات والملابسات⁽¹⁾.

المطلب الثاني: المثال التطبيقي لمهارة التمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت في فهم مقصد السنة النبوية:

ما روته عائشة رضي الله عنها أنها قالت: عن النبي ﷺ: "السواك مطهرة للفم مرضاة للرب"⁽²⁾، فالسواك يطلق على العود الذي يستاك به، وهو آلة تنظيف الفم، وسبب لرضا الله تعالى؛ لأن الله تعالى نظيف يحب النظافة، والسواك ينظف الفم ويطيب رائحته لمناجاة الله تعالى⁽³⁾، وهناك أكثر من مائة حديث في السواك وفضله وأوقات استحبابه وأحكامه⁽⁴⁾، ولكن هل السواك مقصود لذاته، أم كان هو الوسيلة الملائمة الميسورة في الجزيرة العربية؟ فوصف لهم النبي ﷺ ما يؤدي الغرض، ولا يعسر عليهم، ولا بأس أن تتغير هذه الوسيلة في مجتمعات أخرى لا يتيسر لها هذا العود إلى وسيلة يمكن تصنيعها بوفرة، تكفي مئات الملايين من الناس؛ مثل الفرشاة، فقد قال الإمام النووي: "ويستحب أن يستاك بعود من أراك، وبأي شيء استاك مما يزيل التغير حصل السواك؛ كالخرقة الخشنة، والأشنان، وأما الإصبع فإن كانت لينة لم يحصل بها السواك، وإن كانت خشنة تجزي إن لم يجد غيرها"⁽⁵⁾، وبهذا نعلم أن الفرشاة والمعجون يمكن أن يقوما مقام الأراك في عصرنا، وخصوصاً في البيت، وبعد الأكل، وعند النوم⁽⁶⁾.

خاتمة

إنَّ السُّنَّةَ النبوية المصدَّرَ الثاني من مصادر التشريع الإسلامي هي جدية بكل اهتمام وعناية باستمرار، لتكون المرجع والمؤئل في جميع نواحي الحياة الروحية، والأخلاقية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والمعرفية، ولا ينكر منكر حاجتنا إلى فهم متجدد متجدد للسنة النبوية المطهرة في إطار السياق الذي وردت فيه، وضمن المقاصد الشرعية التي جاء من أجلها الإسلام، لمواكبة كل جديد في عالمنا، ومن خلال ما سبق الحديث عنه في ثنايا بحث: "الضوابط المقاصدية في فهم السنة النبوية"، يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

1 - تعتبر الضوابط المذكورة في البحث معايير لفهم مقصد السنة النبوية، ومنهج الاستنباط في كل عصر، ويمكن من خلالها استنباط نصوصها لإعطاء حلول للمشكلات المعاصرة، والتعامل مع صور الحياة المتجددة على نسق منتظم مع اجتهادات العلماء، واستنباطات سلف الأمة الإسلامية.

(1) كيف نتعامل مع السنة النبوية: د. يوسف القرضاوي: 159-160، من ضوابط فهم الأحاديث النبوية: د. محمد عبد الله: 489.

(2) رواه البخاري في صحيحه في كتاب: الصوم، باب: سواك الرطب واليابس للصائم، 31/3.

(3) فيض القدير شرح الجامع الصغير: المناوي: 147/4.

(4) السواك: د. محمد البار: 23-37.

(5) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: النووي: 143/3.

(6) كيف نتعامل مع السنة النبوية: د. يوسف القرضاوي: 161-162، من ضوابط فهم الأحاديث النبوية: د. محمد عبد الله: 489-492، فهم نصوص

السنة النبوية بين الضوابط والانحراف: د. محمد أحمد: 3802-3803.

- 2 - تتصف هذه الضوابط بالوسطية والاعتزان، فهي تحمي فهم مقصد السنة النبوية، من الجمود على ظاهر النص النبوي التي ترفض القياس والتعليل من جهة، كما تحميها من فوضى المدرسة الباطنية التي يزعم أهلها أن للسنة النبوية ظاهراً وباطناً من جهة ثانية، وكذلك تحفظها من دعاوى المقاصديين الجدد من أصحاب الاتجاه العقلي والمنحرف؛ والتفلت من الأحكام الشرعية الصحيحة والثابتة، وإلغاؤها، وإيجاد شرائع جديدة تتعدد بتعدد الأفهام والأشخاص من جهة ثالثة.
- 3 - اختلاف العلماء في فهم نصوص السنة النبوية، يساعد على فتح آفاق التعمق، والبحث عن مقاصدها، وأسرارها، وتوسيع المدارك.
- 4 - أن التعريف المختار للضبط: " هو اختزان المعلومات في الدماغ وحفظها ثم إخراجها صحيحة وقت الحاجة".
- 5 - أن التعريف المختار للمقصد: " هو الغاية والأسرار التي وضعها الشارع عن كل حكم من أحكام الشريعة الإسلامية".
- 6 - أن التعريف المختار للفهم: " هو فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يقتزن به من قول أو فعل".
- 7 - أن التعريف المختار للسنة: " هو ما روي عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو سيرة، أو صفة خلقية، أو خلقية".
- 8 - توصل البحث إلى أن عدد الضوابط المقاصدية في فهم السنة النبوية، تسعة ضوابط.
- 9 - ضرورة فهم مقاصد السنة النبوية في إطار القرآن الكريم، فهي الشارحة والمبينة له، وخادمة لمقاصده وأطره العامة، ولا يمكن أن تتعارض معه أو تناقضه، وهو الضابط الأول.
- 10 - من الأهمية بمكان جمع الروايات الصحيحة في الموضوع الواحد من المصادر المعتبرة في فهم مقاصد السنة النبوية، مما يوفر عليه الوقت والجهد، والوقوف على المعنى كاملاً، ويعطي حكماً موضوعياً واقعياً، وهو الضابط الثاني.
- 11 - كذلك الاسترشاد بآثار الصحابة رضي الله عنهم يعين بشكل كبير في فهم مقاصد السنة النبوية، ولأنهم أدرى بفهم نقلوه عن النبي ﷺ، وهو الضابط الثالث.
- 12 - إن وقوف الباحث على سبب ورود الحديث النبوي، ومقتضيات أحواله، ومختلف، وناسخ ومنسوخه، تجعله وكأنه يعايش الموقف الذي ورد فيه، فهو سبب قوي لفهم مقاصد الحديث النبوي، وهو الضابط الرابع.
- 13 - إن جمع أقوال شراح الحديث النبوي أمر لا بد منه، إذ يفتح للباحث آفاقاً واسعة لفهم مقاصده، ويساعده على الوقوف على الحثيات العلمية التي يعول عليها الشراح في شروحهم وآرائهم، وهو الضابط الخامس.
- 14 - تمييز الباحث في دلالة أساليب اللغة العربية يعين في فهم مقاصد السنة النبوية، من خلال معرفة دلالات معاني الكلمات المفردة، والسياق، والعرف اللغوي، والحقيقة والمجاز، وهو الضابط السادس.
- 15 - يعد مراعاة القواعد الحديثية والأصولية الاستنباطية من الضوابط المهمة لفهم مقاصد السنة النبوية؛ لأن وهو الضابط السابع.
- 16 - أما مهارة التطبيق العملي الواقعي في فهم مقاصد السنة النبوية، فهي من الضوابط المهمة في ذلك، وهو الضابط الثامن.
- 17 - كذلك مهارة التمييز بين الوسيلة المتغيرة بتغير البيئة والزمان والعرف والهدف الثابت في فهم مقاصد السنة النبوية، وخاصة ما نراه من بعض المسلمين في الجمود على ظاهر النص النبوي دون البحث عن مقاصده، وأهدافه الحقيقية، وهو الضابط التاسع.

التوصيات

لضرورة ربط الأجيال بسنة نبيهم سيدنا محمد ﷺ، أخلص إلى التأكيد على بعض التوصيات، أجمالها فيما يلي:

- 1 - نحن اليوم بحاجة ماسة إلى عمل مؤسسي، وليس عمل أفراد تتفاوت اجتهاداتهم، وتختلف أفهامهم، فتختلف تصنيفاتهم، فنحتاج أن تتكامل في هذه المؤسسات جهود علماء الحديث النبوي، وعلومه، مع علماء التخصصات الأخرى في تفسير القرآن الكريم، وعلومه، والعقيدة ومقارنة الأديان، والفقهاء الإسلاميين، وأصوله، للخروج باجتهادات صائبة وصحيحة، ونكون قد حصلنا على التكامل بين مختلف العلوم.
- 2 - ينبغي التركيز على قاعدة أن الاختلاف لا يفسد للود قضية، وترسيخها في المجتمعات الإسلامية، مع التأكيد على ضرورة جمع كلمة الأمة الإسلامية، ونبذ الفرقة.
- 3 - الدعوة إلى فهم مقاصد السنة النبوية في ضوء ضوابطها التي جمعها هذا البحث، فكثير من الخلافات القائمة على الساحة الإسلامية اليوم، وظهور الغلو والتنطع في الدين، يتبين عند الفحص والتأمل أن منشأها غياب إعمال هذه الضوابط، مما نشأ عنه القصور في فهم السنة النبوية تارة، والجمود على ظواهر بعض نصوصها؛ دون النفاذ إلى أسبأها، ومقاصدها تارة أخرى.
- 4 - توجيه المناهج الدراسية لطلاب المدارس والجامعات من خلال مقررات عصرية تحوي أحاديث النبي ﷺ مشروحة، ومدعمة بأمثلة واقعية عملية، وضوابط علمية.
- 5 - عمل موسوعة علمية إلكترونية لحديث رسول الله ﷺ تضم المتون وكل ما ألف في علوم الحديث رواية ودراسة، بالإضافة إلى المسائل الفقهية التفصيلية مستنبطة من أدلتها الشرعية، ومنها الأحاديث النبوية الشريفة، من خلال موقع إلكتروني خاص بعنوان: "الموسوعة الإلكترونية الشاملة لسنة رسول الله ﷺ"، وذلك من خلال الضوابط العلمية المذكورة بالبحث.

قائمة المصادر والمراجع

- 1 - أجد العلوم، محمد صديق خان بن حسن القنوجي، ط1، (1423هـ، 2002م)، دار ابن حزم، بيروت.
- 2 - آثار تعدد روايات الأحاديث في الحديث وعلومه والفقهاء وأصوله، د. سيوطي عبد المناس، ط1، (1428هـ، 2008م)، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالمبور، ماليزيا.
- 3 - أثر السياق وجمع الروايات وأسباب الورود في فهم الحديث: دراسة تطبيقية، د. عبد الله الفوزان، (1430هـ، 2009م)، بحث من بحوث الندوة العلمية الدولية الرابعة، السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التحديد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- 4 - أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.
- 5 - اختلاف الحديث، محمد بن إدريس الشافعي، (1410هـ، 1990م)، دار المعرفة، بيروت.
- 6 - الاستدكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار لما في الموطن من معاني الرأي والآثار، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ط1، (1421هـ، 2000م)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 7 - أضواء على علم شرح الحديث، أ.د. فتح الدين بيانوني، (1428هـ، 2007م)، العدد (4)، المجلد (42)، مجلة الدراسات الإسلامية، مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد، باكستان.
- 8 - إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، ط1، (1411هـ، 1991م)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 9 - اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: أ.د. ناصر عبد الكريم العقل، ط7، (1419هـ، 1999م)، دار عالم الكتب، بيروت.

- 10 تحديات في فهم السنة النبوية: دراسة تحليلية نموذجية، د. أحمد المجتبي بانقا، (1438هـ، 2017م)، العدد (13)، مجلة الحديث المحكمة، معهد دراسات الحديث النبوي، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية، سالانجور، ماليزيا.
- 11 -تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض.
- 12 -تطبيقات فهم السنة النبوية في ضوء آثار الصحابة والتابعين عند الإمام مالك من خلال موطنه، أ.فاطمة قاسم، (1430هـ، 2009م)، بحث من بحوث الندوة العلمية الدولية الرابعة، السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- 13 -التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ط1، (1403هـ، 1983م)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 14 -جمع روايات الحديث سنداً وامتناً والمقابلة بينها، د.سلطان سند العكايلة، ط1، (1431هـ، 2010م)، بحث من بحوث إصدارات جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث بعنوان، الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد، دار الحامد، عمان.
- 15 -درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، تحقيق: د.محمد رشاد سالم، ط2، (1411هـ، 1991م)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- 16 -دلالة السياق وأثرها في فهم الحديث النبوي من خلال تطبيقات الأئمة، د.عبد المحسن التخيفي، (1430هـ، 2009م)، بحث من بحوث الندوة العلمية الدولية الرابعة، السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- 17 -سبب ورود الحديث: ضوابط ومعايير، محمد عصري زين العابدين، ط1، (1425هـ، 2005م)، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالمبور، ماليزيا.
- 18 - سنن ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- 19 -سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قره بللي، ط1، (1430هـ، 2009م)، دار الرسالة العالمية، دمشق.
- 20 - سنن محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة عوض، ط2، (1395هـ، 1975م)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- 21 -السواك، د.محمد علي البار، ط1، (1414هـ، 1994م)، دار المنارة، جدة.
- 22 -شرح صحيح البخاري، علي بن خلف ابن بطلال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، (1423هـ، 2003م)، مكتبة الرشد، الرياض.
- 23 -الصحيح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، (1407هـ، 1987م)، دار العلم للملايين، بيروت.
- 24 -صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.
- 25 -صحيح محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د.محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، (1422هـ، 2001م)، دار طوق النجاة، بيروت.
- 26 -صحيح مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 27 -الضوابط المنهجية في فهم الحديث النبوي، د.محمد بن عبد الرحمن العمير، (1434هـ، 2014م)، المجلد (49)، مجلة مركز اللغات الأجنبية والترجمة التخصصية، جامعة القاهرة.
- 28 -الضوابط المنهجية للمحدثين في فهم السنة النبوية، أ.د.محمد عيد الصاحب، (1436هـ، 2016م)، بحث من بحوث الملتقى العلمي الثالث، منهجية التعامل مع السنة النبوية، الجامعة الأردنية، عمان.

- 29 ضوابط فهم السنة النبوية بين المحدثين والعقلانيين المعاصرين، أ. رابع بن أحمد بلخير، (1436هـ، 2016م)، بحث من بحوث مؤتمر النص الشرعي: القضايا والمنهج، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم.
- 30 ضوابط فهم السنة النبوية، د. كريمة سوداني، (1438هـ، 2017م)، بحث من بحوث المؤتمر الدولي المحكم مهارات خدمة السنة النبوية، جامعة الزرقاء، عمان.
- 31 ضوابط فهم النص الحديثي وأثره على الاستنباطات الفقهية، أ. د. نعيم أسعد عبد الرزاق الصفدي، أ. فراس محمد رضوان، (1433هـ، 2013م)، بحث من بحوث المؤتمر الدولي آفاق العمل الإسلامي المعاصر وضوابطه، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين المحتلة.
- 32 ضوابط فهم النصوص النبوية: أسباب وملابسات ورود الحديث أنموذجاً، د. عبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي، (1437هـ، 2017م)، عدد خاص، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الأزهر، القاهرة.
- 33 - الطب النبوي، محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية، دار الهلال، بيروت.
- 34 - العدوى بين الطب وحديث المصطفى ﷺ، د. محمد علي البار، ط5، (1405هـ، 1985م)، الدار السعودية، جدة.
- 35 - علاقة علم المقاصد الشرعية الإسلامية بعلم الحديث، د. عبد الحميد مجيد إسماعيل، (1440هـ، 2019م)، المجلد (8)، العدد (2)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك، تامنغست، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.
- 36 حمل شرح الحديث: دراسة تأصيلية منهجية، د. بسام بن خليل الصفدي، (1436هـ، 2015م)، رسالة دكتوراه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين المحتلة.
- 37 - علوم الحديث ومصطلحه، د. صبحي الصالح، ط19، (1415هـ، 1995م)، دار العلم للملايين، بيروت.
- 38 - عمدة القاري شرح صحيح البخاري، محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 39 - حون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد أشرف بن أمير العظيم آبادي، ط2، (1415هـ، 1995م)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 40 - الغلو في الاستدلال بظواهر النصوص وأثره السيئ على الأمة، د. موسى إسماعيل، (1432هـ، 2012م)، بحث من بحوث الملتقى الدولي الثالث السنة النبوية بين الفهم السديد والواقع المعيش، مديرية الشؤون الدينية، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر.
- 41 - فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (1379هـ، 1959م)، دار المعرفة، بيروت.
- 42 - فهم نصوص السنة النبوية بين الضوابط والانحراف، د. محمد محمود ياسين أحمد، (1438هـ، 2018م)، المجلد (6)، العدد (35)، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الأزهر، القاهرة.
- 43 - فيض التقدير شرح الجامع الصغير، محمد بن عبد الرؤوف المناوي القاهري، ط1، (1356هـ، 1936م)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- 44 - القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، (1426هـ، 2005م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 45 - الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- 46 - كيف نتعامل مع السنة، د. يوسف القرضاوي، ط2، (1423هـ، 2002م)، دار الشروق، القاهرة.
- 47 - لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري، ط3، (1414هـ، 1984م)، دار صادر، بيروت.
- 48 - مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (1416هـ، 1995م)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية.
- 49 - سمرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي محمد القاري، ط1، (1422هـ، 2002م)، دار الفكر، بيروت.

- 50 -المستدرك على الصحيحين، الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، (1411هـ، 1990م)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 51 -مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، ط1، (1404هـ، 1984م)، دار المأمون للتراث، دمشق.
- 52 -مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، ط2، (1420هـ، 1999م)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 53 -المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، القاهرة.
- 54 -معجم علوم الحديث النبوي، د. عبد الرحمن بن إبراهيم الخميسي، مكتبة العبيكان، الرياض.
- 55 -معجم لغة الفقهاء، د. محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنبي، ط2، (1408هـ، 1988م)، دار النفائس، عمان.
- 56 -معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، تحقيق: أ.د. نور الدين عتر، (1406هـ، 1986م)، دار الفكر، دمشق.
- 57 -مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، علاء الفاسي، ط5، (1413هـ، 1993م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 58 -من ضوابط فهم الأحاديث النبوية، د. محمد عبد القوي عطية عبد الله، (1437هـ، 2017م)، عدد خاص، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الأزهر، القاهرة.
- 59 -المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، ط2، (1392هـ، 1972م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 60 -منهج أ.د. نزار ريان في شرح الحديث التحليلي، أ. شادي حمزة طبازة، (1430هـ، 2009م)، بحث من بحوث مؤتمر العالم الشهيد الدكتور نزار ريان وجهوده في خدمة الإسلام، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين المحتلة.
- 61 -منهج النقد في علوم الحديث، أ.د. نور الدين عتر، ط3، (1418هـ، 1997م)، دار الفكر، دمشق.
- 62 -الموطأ، مالك بن أنس الأصبحي المدني، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط1، (1425هـ، 2004م)، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- 63 -تزهره النظر في توضيح نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أ.د. نور الدين عتر، ط3، (1421هـ، 2000م)، مطبعة الصباح، دمشق.
- 64 -النظريات اللغوية الحديثة وحدود استعمالها في فهم الحديث النبوي، د. أحمد قاسم كسار، (1430هـ، 2009م)، بحث من بحوث الندوة العلمية الدولية الرابعة، السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- 65 -نظرية المعنى عند شراح الحديث النبوي الشريف، د. حسام أحمد قاسم، (1430هـ، 2009م)، بحث من بحوث الندوة العلمية الدولية الرابعة، السنة النبوية بين ضوابط الفهم السديد ومتطلبات التجديد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- 66 -النقاط المنهجية لتحليل الحديث الشريف، د. حمزة عبد الله المليباري، (1432هـ، 2012م)، بحث من بحوث الملتقى الدولي الثالث السنة النبوية بين الفهم السديد والواقع المعيش، مديرية الشؤون الدينية، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر.
- 67 -واقع تعاملنا مع السنة النبوية: مزالق في الفهم والتطبيق، د. الذواودي قوميدي، (1432هـ، 2012م)، بحث من بحوث الملتقى الدولي الثالث السنة النبوية بين الفهم السديد والواقع المعيش، مديرية الشؤون الدينية، دار بهاء الدين، قسنطينة، الجزائر.